سان خوان - الجلسة المجتمعية: نماذج امتثال القواعد العامة لحماية البيانات GDPR ونظام WHOIS
الإثنين، 12 آذار (مارس) 2018 – من الساعة 10:30 ص إلى الساعة 12:00 م بتوقيت الأطلنطي الموحد
ICANN61 | سان خوان | بورتوريكو

ستيف ديل بيانكو: حسنا. بدأنا التسجيل وصباح الخير للجميع. هذه هي الجلسة المجتمعية حول القواعد العامة لحماية البيانات GDPR. بالنسبة لأولئك الذين لا يعرفون، GDPR تعني القواعد العامة لحماية البيانات، أنا سعيد لأننا عقدنا الاجتماع في بورتوريكو. لا، بالطبع، أنتم تعرفون أنها ليست كذلك على الإطلاق. تم اعتماد القواعد العامة لحماية البيانات من خلال الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية وتسري في أيار (مايو) عام 2018 وتسري على الشركات التي تقوم بمعالجة البيانات الشخصية لرعايا الاتحاد الأوروبي بغض النظر عن موقع تلك الشركة. لم تكن ICANN وWHOIS الهدف المقصود لقواعد GDPR، والذي أعتقد أنها كانت تهدف إلى الخصوصية المتعلقة بالأمور المالية والطبية، من بين أشياء أخرى. لكن مثلما كان إعصار ماريا موجها إلى البر الرئيسي للولايات المتحدة وكانت بورتوريكو في الطريق، أعتقد أن GDPR قد يكون إعصارا على WHOIS وICANN.

الآن، الغرض من جلسة اليوم هو جعل كبار المسؤولين التنفيذيين في ICANN يقدمون النموذج المؤقت المقترح الذي طرحته ICANN ومشاركته مع هيئات حماية البيانات ثم منح سبعة أعضاء من مجتمعنا ردا لكل من نموذج وعملية نقل النموذج من الآن إلى نموذجه النهائي. سوف أقوم بسرعة - ومن ثم سنقوم بتذكير سريع بماهية العمليات المجتمعية، ثم أخيرا جلسة أسئلة وأجوبة من المجتمع. الآن، بدأنا متأخرين 20 دقيقة، لذا فإن الأمل هو أنه إذا لم يكن هناك شيء في هذه القاعة الساعة 12 ظهرا، فسوف نتمكن من تحديد وقت لجلسة أسئلة وأجوبة من الحضور في هذه المرحلة.

اسمحوا لي أن أقدم الموجودين سريعا من يساركم إلى يمينكم.

لدينا أولا يوران ماربي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN.

جون جيفري، المستشار العام لمؤسسة ICANN.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. وتنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تعامل معاملة السجلات الرسمية.

نيك وينبان سميث من Nominet. توماس ريكرت، مع eco، وهي جمعية صناعة الإنترنت ومؤلف كتاب قواعد GDPR.

كاثرين باور بولست من المفوضية الأوروبية.

باتريك شارنلي من إئتلاف المساءلة عبر الإنترنت.

تيم تشن من أدوات النطاقات. بجانبه ستيفاني بيرين من مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية.

وفي أسفل الطاولة، آلان غرينبيرغ من ALAC، وهو رئيس ALAC.

وأنا مشرفكم.

وبهذا سأعطي الكلمة إلى يوران لمناقشة عملية النموذج المؤقت.

يوران ماربي: شكرا. من الرائع أن أراكم مرة أخرى. لقد كان ذلك 30 دقيقة. لذا سأكون مختصرا جدا.

وأول شيء أود أن أقوله هو مرة أخرى شكرا لكم جميعا يا من تساهمون في هذا العمل.

كما قلت في وقت سابق، لقد بدأنا بالفعل قبل ستة أشهر عملية مناقشة كيفية امتثالنا لقواعد GDPR. أحد الأشياء التي قمنا بها خلال ذلك الوقت هي --

[المتحدث بعيد عن الميكروفون]

ليس لدي شيء لأقوله، لذلك لا يهم.

شكرا لكم على دعمكم.

هل هو أفضل الآن؟ شكرا.

بدأت هذه العملية بالاعتراف بأن ICANN ككيان، ليس فقط كمؤسسة، عليها التزام بموجب هذا القانون كنوع من المراقب.

يعني ذلك أنني، بصفتي المدير التنفيذي، في مرحلة زمنية معينة، يجب أن أتخذ قرارا حول ما إذا كانت، منظمة ICANN، يجب أن تكون متوافقة مع القانون. أعتقد أن شيئا ما حدث هناك.

عندما قررنا اختراع هذه العملية، لأنه عندما توصلت المؤسسات المكونة لمؤسسة ICANN إلى كيفية القيام بهذه الأشياء، لم يكن لدينا خطة لكيفية تسهيل تلك المناقشة. لقد كنت متكيفا جدا مع ذلك. كان لدينا الكثير من المحادثات، ونأمل، الكثير من الشفافية. والآن نصل إلى نقطة مهمة جدا. أرسلنا هذا الأسبوع إلى هيئات حماية البيانات في أوروبا اقتراحا لما نعتقد اليوم بشأن كيف تتوافق منظمة ICANN مع القانون.

لكن هنا تأتي المعضلة: هناك العديد من الأسئلة الغير مجاب عنها. وآمل أن تساعدنا هذه الجلسة في ذلك.

التوازنات التي لم يتم عملها من الجانبين، من الجميع، والتي لا نملك الإجابة عنها.

الآن حان الوقت للدول الأعضاء في أوروبا جنبا إلى جنب مع هيئات حماية البيانات لتصل إلى مشورة واضحة قبل تفعيل القانون. أود أن أقول إننا لدينا تعاون جيد وحوار جيد مع مجموعة المادة 29. إذا لم يكن لدينا ذلك، فإن الحقيقة البسيطة هي أن إمكانية تطبيق عقودنا سوف تتضاءل. لأن للأطراف المتعاقدة الحق من وجهة نظرها الخاصة للنظر في كيفية تفسير القانون والتحرك معه.

سيكون هذا موقفا حيث سيكون هناك نظام WHOIS مقسم جدا. لا أعتقد أن أي شخص يريد ذلك.

آمل أن يكون أحد الأسئلة التي يمكننا الإجابة عليها اليوم هو ما الذي تفعله الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمساعدتنا مع هيئات حماية البيانات للحصول على هذا

السؤال. نحن جميعا في هذا معا. سأترك بقية المقدمة، ثم أترك إلى جون جيفري التحدث عن ما نسميه النموذج الهجين المؤقت. شكرا جزيلا.

جون جيفري: سنختبر هذا الميكروفون الآن. هل يمكنكم جميعا سماعي؟ حسنا. حسنا.

الشريحة الأولى التي ستظهر – للتأكد من أن هذا يعمل. الشريحة السابقة. شكرا. إنها ليست خلفي. إنها أمامي. جيد جدا.

متحدث غير معروف: هل يمكن للتقنيين وضع الميكروفونات على الشاشة، من فضلكم. الأمر صعب جدا من هنا.

جون جيفري: شكرا. الشريحة التي نراها الآن تحتوي على مجموعة متنوعة من النماذج المختلفة التي تم تقديمها من المجتمع. وحاولنا ربط تلك عبر بعض العوامل الرئيسية. ما إذا كانت هذه التغييرات تنطبق على الصعيد العالمي أو ما إذا كانت تنطبق فقط على المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تلك النماذج. وعلى نطاق وصول الجمهور الكامل فقط للوصول إلى البيانات على - من الإجراءات القانونية الواجبة، من موقف المحكمة.

وما سترونه هو وجود مجموعة متنوعة واسعة من الطرق لكيفية معالجة WHOIS بموجب قواعد GDPR الجديدة التي ستدخل حيز التنفيذ وبعض القواعد التي كانت سارية المفعول لبعض الوقت. لكن، على أي حال، ستكون هناك تغييرات على WHOIS كما نعرفها.

والتغيير الأساسي الذي تم قبوله الآن على نطاق واسع من كل المجتمع تقريبا هو أنه سيكون هناك نهج متعدد الطبقات أو متدرج، مما يعني أنه سيكون هناك - في مجموعة البيانات التي يتم جمعها في WHOIS، سيكون هناك نسخة الجمهور من WHOIS هذه، بعض جوانب مما يمكنك رؤيته علانية بالطريقة نفسها التي يمكنك رؤيتها كلها

الآن. وستكون هناك WHOIS غير عامة لن تكون متاحة إلا للأطراف المسموح لهم بالوصول إليها. وسنبدأ الدخول في هذا الأمر حيث سنتناول الاقتراح الذي تقدمت به ICANN حول نموذج الامتثال المؤقت الذي سيصبح ساريا بمجرد اعتماده من المجتمع ومجلس الإدارة، وسوف يصبح بعد ذلك جزءا من العقد أو سوف يخضع إلى تخفيف ونحن نطبقه على السجلات وأمناء السجلات.

هذا الاقتراح الذي نقدمه ليس هو الاقتراح النهائي حتى الآن.

إنه حتى مؤقت المؤقت، إذا صح التعبير. هذا هو النموذج الذي قدمناه إلى هيئات حماية البيانات يوم الجمعة إلى جانب دليل يتضمن تفاصيل عن كل عنصر على حدة - لماذا اخترنا هذا الجانب الخاص بكل نموذج من النماذج. قمنا بتقسيم هذا النموذج إلى أربع فئات رئيسية والتي أصبح الكثيرون منكم الذين تابعوها الآن معتادين عليها للغاية. ما هي البيانات التي يتم جمعها ومعالجتها والاحتفاظ بها؟ كيف يتم تطبيق هذا النموذج؟ وما الذي سيتم عرضه أو إظهاره في خدمة WHOIS العامة؟ وما هو المسموح بالوصول إليه فقط أو كيف يمكنك الوصول إليه من WHOIS غير العام. وسنمر على هذه الأمور بسرعة كبيرة. وبالطبع، يوجد الكثير في وصف النموذج الذي تم نشره عبر الإنترنت.

من حيث ما سيتم جمعه، سيكون نموذج ICANN المؤقت مليئا بالبيانات الكثيفة. وهذا بعد تحليل مفصل لكل حقل من الحقول التي يتم جمعها حاليا في WHOIS. إننا نعتقد أنه يمكن أن تكون هناك فرصة لتقليل إضافي، لكن ينبغي أن يأتي ذلك من عمليات السياسة التي تأتي من المجتمع التي يمضي قدما، بدلا من الحصول على حد منظمة ICANN الذي يمثل الآن جزءا من هذا المقترح.

لقد وجدنا أن هناك بعض الحقول التي تم استخدامها فقط من قطاعات محدودة من المجتمع، ولكننا لم نتمكن من العثور على حقول لم يتم استخدامها في ما بدا أنه أغراض مشروعة عندما نظرنا في التحليل المبني عليه ما تم تقديمه في التعليقات والمناقشات.

بالانتقال إلى البيانات التي سيتم نقلها من أمناء السجلات إلى السجلات، هذا هو النقل الكامل للبيانات التي يتم جمعها، وكذلك البيانات التي سيتم نقلها إلى وكلاء تأمين البيانات. وتذكروا، عندما نقول "وكلاء تأمين البيانات"، فإننا نشير إلى هذه الأطراف، حاملي التأمين من الطرف الثالث الذين يحتفظون بالبيانات في عقد ICANN معهم مباشرة بطريقة سرية. وتستخدم هذه البيانات فقط في الحالات التي يكون فيها تدقيق لتلك البيانات المتعلقة بالمسجلين أو السجلات أو عندما تكون هناك حاجة لذلك بناء على الفشل أو الإخلال الناتج عن عدم الاعتماد أو إنهاء العقد مع أمناء السجلات والسجلات.

بالنسبة للاحتفاظ بالبيانات، كان هذا أحد المجالات التي كان فيها اختلاف كبير في الرأي في بعض النماذج. لكن كانت هناك بعض الإعفاءات القائمة التي كانت موجودة لأمناء السجلات الأوروبيين مع هيئات حماية البيانات التي سيتم الحفاظ عليها بالإضافة إلى مدة تسجيل ICANN المحددة بالإضافة إلى سنتين لتكون جزءا من هذا النموذج. عند الانتقال إلى التطبيق، الموجود في أسفل الشريحة، هل يجب تطبيق النموذج عالميا أم على المنطقة الاقتصادية الأوروبية فقط؟

نعتقد أنه ليس هناك شك في أنه ينبغي تطبيقه على المنطقة الاقتصادية الأوروبية. لكننا نتفق على أنه يمكن تطبيقه أو ربما تطبيقه بواسطة أمناء السجلات أو السجلات على مستوى العالم.

وهناك عدد من الأسباب التي تجعلنا نستطيع التوضيح إذا كانت هناك أسئلة حول ذلك. لكني أعتقد أن هناك سببا منطقيا لذلك يرتبط بشكل مباشر بالحاجة إلى أن يكون لدى السجلات وأمناء السجلات القدرة على التمييز بين المسجلين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية مقارنة بمن هم خارجها وبعض الصعوبات في القدرة على تحديد من يكون هؤلاء.

فيما يتعلق بأنواع المسجلين المتأثرين، كانت هناك أيضا أسئلة وفروق في بعض النماذج بين ما إذا كان ينبغي تطبيقه فقط على الأشخاص الطبيعيين أم الأشخاص الاعتباريين. ويتخذ نموذج ICANN الموقف الذي ينطبق على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

انتقل بعد ذلك إلى ما سترونه في WHOIS العامة تحت النموذج الجديد. تحت اسم المسجل في WHOIS العامة، لن ترى اسم المسجل بعد ذلك؛ لكنك سترى اسم المنظمة، إذا كان ذلك ممكنا. سيكون عنوان البريد الإلكتروني للمسجل محدودا في المعلومات فقط عن الولاية والمقاطعة والبلد حتى يتمكن من تحديد الولاية القضائية وفهم مكان الطرف. لكنها لن تشمل بعد الآن الشارع أو المدينة أو الرمز البريدي.

بالنسبة للبريد الإلكتروني للمسجل والبريد الإلكتروني للاتصال بالمشرف والتقني، اتخذنا منهج الطريق الوسط في هذا الشأن. كان هناك البعض الذي قالوا أنه يجب علينا عدم نشره. آخرون قالوا إننا يجب أن نواصل نشر جميع عناوين البريد الإلكتروني. وقد رأينا نهجا مثيرا للاهتمام في كل من نموذج إيكو ونموذج إئتلاف المساءلة عبر الإنترنت الذي أدرج فرصة لإنشاء بريد إلكتروني مجهول أو نموذج إنترنت ليتمكن من الاتصال بالمسجل أو الاتصال بالمشرف والتقني.

يتم تضمين هذا الآن في هذا النموذج المقترح. لن يتم إدراج هاتف المسجل ولا الفاكس ولا أسماء جهات الاتصال الخاصة بالمشرف التقني، ولا العناوين البريدية للمشرف التقني، ولا أرقام هواتف المشرف – ولا أرقام هواتف الاتصال في WHOIS العامة.

ثم نقطة أخرى. كان هناك سؤال حول ما إذا كان يجب مطالبة أمناء السجلات بتقديم امتياز للمسجلين لنشر بيانات إضافية إذا اختاروا القيام بذلك في WHOIS العامة، ونحن نقول أنه يجب عليهم القيام بذلك. يجب أن تكون هناك فرصة للمسجلين الذين يرغبون في تقديم المزيد من المعلومات لأن يتمكنوا من القيام بذلك.

وأخيرا، كيف يمكن - كيف يمكن للأطراف الذين لهم استخدام شرعي للبيانات الموجودة في WHOIS غير العامة الوصول إليها؟ كان هناك سؤال حول الاعتماد الذاتي، سواء كان ينبغي للأفراد أن يكونوا قادرين على إثبات أنه مسموح لهم بالوصول إليها، وأن يكون المسجلون الذين هم شخص في مقدمة تلك العملية قادرين على تحديد ذلك والسماح بالوصول السريع. وبالنظر إلى ذلك عن كثب، نعتقد أن الحاجة إلى الاتصال بالمسجل كانت العامل الرئيسي في الحصول على عملية اعتماد ذاتي سريع وأن البريد الإلكتروني أو نموذج الإنترنت المجهول الهوية، في الواقع، سيحل معظم

هذه المشكلات. نحن نعتقد أن نموذج الاعتماد الذاتي قد لا يكون متوافقا مع القانون عندما نظرنا إلى ذلك.

في برنامج الاعتماد، سمع العديد منكم مناقشات حول ذلك بالفعل في عدد من الاجتماعات الهاتفية المختلفة التي أجريناها وفي المناقشات التي بدأت بالفعل هذا الأسبوع وستستمر. هناك جانب مهم جدا لنموذج الاعتماد. إنها الطريقة التي تظهر بها أن الأطراف التي لها غرض مشروع في الوصول إلى WHOIS غير العامة يمكنها الوصول إليه. هناك اقتراح لنموذج الاعتماد. لقد اتصلنا بلجنة GAC ونسعى إلى التشاور مع GAC، خاصة على حزمتين من الشهادات، أولهما تتعلق بإمكانية وصول سلطات إنفاذ القانون والسلطات الحكومية الأخرى. إننا نعتقد أن GAC ستكون نقطة جمع جيدة لتلك البيانات لتحديد جهات إنفاذ القانون الشرعية ووكالات الحكومات التي يمكنها الوصول إلى WHOIS.

بالنسبة للجهات غير الحكومية، على سبيل المثال، كيانات مكافحة إساءة المعاملة والمضادة للإساءة والباحثين والملكية الفكرية والأشخاص الذين يحاولون حماية علاماتهم التجارية، ستكون هناك فرصة لإنشاء قواعد السلوك، بوضع القواعد حول كيف يمكن أن تكون مؤهلا ليتم اعتمادك وكيف يمكنك التصرف داخل تلك المعلومات. ما يمكنك القيام به بهذه المعلومات عندما تكون معك وكيف يمكن أن تكون مسؤولا عن الوصول إلى هذه المعلومات واستخدامها بشكل مناسب، بما يتفق مع الاستخدامات المشروعة.

بهذا، سوف ننتقل إلى الشريحة التالية، وسوف أتوقف للسماح لبقية الناس بإجراء بعض النقاش.

ستيف ديلبيانكو: شكرا لك يا بوران ودون جيفري. جولة كفء وفعالة للغاية للنموذج المؤقت المقترح. والشريحة الموجودة هنا الآن هي تصوير بصري قمت بإعدادها وأقرتها ICANN بصفة عامة حتى يمكننا وضع كل شيء على شريحة واحدة لأغراض التفاعل. أعتقد أنكم ستلاحظون أن الجانب الأيسر من الرسم البياني يشير إلى تدفق المعلومات اليوم

بين المسجلين وأمناء السجلات والسجلات ومستودع البيانات وICANN، ولم يتغير بشكل كبير في النموذج المؤقت المقترح. حيث تقع التغييرات على الجانب الأيمن من الرسم البياني فيما يتعلق ببيانات المسجل التي يتم عرضها علنا، أي عرضها عبر الموقع الإلكتروني أو المنفذ 43 ثم الدخول غير العام، والوصول الآمن إلى البيانات الجديد بالطريقة التي يتم اعتمادها من الحكومات والمنظمات غير الحكومية أو بناء على المعايير.

كتاب التعليمات 7.1، أي المبدأ الأول في كتاب تعليمات ICANN هو: تهدف منظمة ICANN إلى تحديد التوازن المناسب لضمان الامتثال للقواعد العامة لحماية البيانات GDPR مع الحفاظ على نظام WHOIS الحالي إلى أقصى حد ممكن. وهذا هو التحدي، لا سيما بالنظر إلى نوع من التوجيه الغامض من هيئات حماية البيانات. مع أخذ هذا المبدأ في الاعتبار، قمنا بدعوة سبعة من أعضاء المجتمع لتحليل ما إذا كان هذا المبدأ قد تم الوفاء به، للنظر في الفجوات بين النموذج المقترح الذي سمعتموه للتو واحتياجاتهم الخاصة والتفكير في العملية أيضا. وللقيام بذلك بشكل صحيح، سنقوم بتخصيص وقت لكل من متحدثينا لمدة ست دقائق فقط. سأدير جهاز توقيت هنا. وأول ما لدينا من السجلات، أي Nominet، نيك ويبنان-سميث. نيك؟

نيك وينبان-سميث: شكرا لك، وطاب صباحكم جميعا. أود أن أشكر مجتمع الأعمال واللجنة الاستشارية الحكومية لدعوتي إلى التحدث - هذا الصباح في هذه الجلسة الهامة عبر المجتمع مرة أخرى. وكما كان الحال في الجلسة المجتمعية الأخيرة، في أبو ظبي، ينبغي أن أوضح أنني هنا كممثل لمجموعة أصحاب المصلحة للسجلات، لكنني لا أتحدث بالنيابة عن جميع السجلات. أنا هنا كممثل لشركة Nominet. لأولئك منكم الذين لا يعرفون، بالإضافة إلى كوني ccTLD، ومشغل رمز الدولة لنطاق .UK، وبالتالي جزء من الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي وعلى دراية جيدة بنظام حماية البيانات الذي لدينا، فلدينا بعض نطاقات gTLD. نحن نقدم خدمات أخرى لنطاقات gTLD، وهذا هو موضع اهتمامنا هنا اليوم. وشكرا جزيلا، جون جيفري، على العرض العام للنموذج المؤقت. أعتقد أن لدي ثلاث كلمات في البداية أقولها، "شكرا جزيلا لك." يمكن أن

أتعامل مع التوقيت، وهو وقت متأخر قليلا من اليوم، ومن الواضح أن هناك الكثير من التفاصيل المهمة التي لا تزال معلقة والتي سيتم تنفيذها، ولكننا نعتقد أن هذا النموذج المؤقت المقترح كما هو الآن يمثل خطوة إيجابية إلى الأمام. وعلى وجه الخصوص، يبدأ الأمر الآن في مواءمة نموذج WHOIS لنطاقات gTLD مع معايير حماية الخصوصية المقبولة عالميا ويمنع النشر الشامل العالمي لبيانات المسجل، كما تعلمون، دون أي نوع من المراجعات أو الشروط ويمكن لأي شخص في العالم أن يتحقق من كل ذلك، وإصلاح هذا المبدأ الأساسي طال انتظاره. وكان هذا هو الخطر الرئيسي للسجلات المتعاقد عليها عندما ننظر إلى GDPR.

أعني، أننا نحب بشكل خاص طبيعة الاشتراك في النموذج، وحقيقة أن السجلات يمكنها تطبيق نفس السياسات على مستوى العالم، بغض النظر عن موقع المسجل، وأنه ليس من الضروري بالنسبة لنا التمييز بين أنواع مختلفة من المسجلين للمضي قدما. إذن هذه أشياء مهمة بالنسبة لنا. وهي تبدو الآن كأساس لنموذج قابل للتنفيذ ومتوافق. وبهذا أشكركم.

فيما يتعلق بتحليل GAC لما يجب القيام به وما يجب علينا رؤيته، من سجلاتنا، فإن النشر المستمر لحقل مؤسسة المسجل لديه تداخل 60%، أكثر من 60% مع اسم المسجل، ونحن نعرف أن أقل من 60% من التسجيلات لدينا هي تسجيلات الشركات. فلا يزال هناك خطر تسرب البيانات الشخصية من خلال نشر حقل org للمسجل. إذن، هذا خطر مستمر ونود أن نأخذه في الاعتبار قليلا قبل أن يتم تسوية النموذج النهائي.

يجب أن أقول ثانيا، فيما يتعلق بموضوع البريد الإلكتروني، يجب أن أقول أنه مثل سجل ccTLD لنطاق U.K لعقود لم نقم بنشر عنوان بريد إلكتروني في WHOIS لأسماء نطاق .U.K، وهذه ليست مشكلة. ونحصل على ترتيب طلبات البحث العشرة لإصدار البيانات بموجب سياسة إصدار كل شهر فيما يتعلق بـ 12 مليون نطاق. إذن، في جوهر الأمر، لا أعتقد أن هذا أمر مطلوب في الواقع أن يوضع في النموذج مستقبلا. يقترح النموذج المؤقت نموذج إنترنت أو شكل مجهول الهوية من عنوان البريد الإلكتروني وهو بالتأكيد أفضل من نشر عنوان البريد الإلكتروني للمسجل، ولكن

بالنظر إلى الوقت المتبقي الآن لتطبيقه، أعتقد أن هذا ربما يكون نوعا من التشتيت وأنا شخصيا أود إسقاط ذلك تماما.

لم يرد ذكره في الشريحة هنا، ولكن - في نص النموذج المؤقت، يتحدث عن تضمين اتفاقيات معالجة البيانات بين ICANN والأطراف المتعاقدة، بما في ذلك السجلات. من الواضح أن هناك العديد من الآلاف من هؤلاء في جميع أنحاء العالم، وهو جزء أساسي من الامتثال لقواعد GDPR. وبالنظر إلى الوقت المتبقي الآن للتنفيذ، الأمر الذي يستغرق سبعة أسابيع، الرقم - فترات الإشعار التي يجب تقديمها وعملية القيام بذلك، نحتاج إلى رؤية هذه البنود المقترحة لمعالجة البيانات في اتفاقياتنا في أقرب وقت ممكن، من فضلكم. وعندما أقول ذلك، أعني ليس في الأسبوعين القادمين ولكن مثل الأمس.

نصل إلى نقطتي الأخيرة، وأعرف أن لدينا وقتا قصيرا، وأردت أن أضع نقاطا محددة مهمة بالنسبة إلينا وهي بخصوص نظام الوصول إلى WHOIS غير العام الذي لم يتم تطويره بعد. نشعر أن هناك بعض المسائل المبدئية الهامة حول الوصول الشامل إلى فئات الأشخاص والمنظمات التي يتعين اتخاذ قرار بشأنها. بغض النظر عما إذا كنتم تفكرون من حيث الممارسة أن هذه فكرة جيدة بدلا من، على سبيل المثال، بدائل أخرى مثل سياسة إطلاق البيانات المسؤولة، وهو ما تعمل عليه معظم نطاقات ccTLD الأوروبية دون أي مشاكل، ما زال علينا سماع أي شرح لكيفية توافق هذا النوع من النهج من الناحية القانونية مع نقاط الحد المقصود من قواعد GDPR. ومن الواضح أن النقطة الثانية من حيث الجوانب العملية الآن، من الواضح أن هذا لن يكون موجودا في شهر أيار (مايو). وأعتقد أننا سمعنا إلى حد كبير أن هذا تم الاعتراف به الآن.

فإن النقطة الأخيرة والنهائية هي أنه في شهر أيار (مايو)، من حيث إصدار البيانات، فإن السجلات تكون على مسؤوليتها بشكل بسيط، وسوف نضطر إلى تطوير سياساتنا الخاصة لإصدار البيانات في ظل غياب أي شيء ملموس حتى الآن. وفي الفراغ، سيتعين علينا القيام بما يجب علينا القيام به لإعطاء الأطراف الشرعية حق الوصول إلى البيانات، كما فعلنا دائما، ونحن نعتزم تماما المضي قدما، لأنه من الواضح أن الثقة والتعاون مع وكالات إنفاذ القانون وحماية الحقوق أولوية عالية بالنسبة لنا. وسنستمر

في القيام بذلك. لكني أشعر بقلق بالغ إزاء تجزئة هذا النوع من السياسات في المستقبل. هذا كل شيء. شكرا.

ستيف ديلبيانكو: كصدى للكلمات التي قالها نيك لمؤسسة ICANN، شكرا جزيلا لك. وسننتقل بعد ذلك إلى توماس ريكرت. وكما تعلمون، فإن توماس يعرف أكثر بكثير من معظمنا حول GDPR، ولكن لكي نقتبس من ألماني شهير آخر، ألبرت آينشتاين، الخيال أكثر أهمية من المعرفة، حيث أنني لا أستطيع إلا أن أتخيل كيف يمكن أن يقيد توماس نفسه بست دقائق ولكننا سنرى. تفضل توماس.

توماس ريكيرت: ستيف، قبل كل شيء، أشعر بالإطراء لأنك ذكرتني وآينشتاين في نفس الجملة. هذا غير مناسب. دعني أشيد بمؤسسة ICANN لنشر كتاب التعليمات. نجحت ICANN في العثور على ثاني أفضل اسم يمكنك الحصول عليه لنموذج البيانات بعد اسم كتاب التشغيل بالفعل، أليس كذلك؟ لا، على نحو أكثر جدية، شكرا ICANN، على النموذج المؤقت. نشكركم على الدليل الذي تم نشره مؤخرا والذي يحتوي على الكثير من التحسينات التي نود حقا أن نحيي ICANN عليها. رأينا أخيرا ICANN تتفاعل مع المجتمع بنشاط أكثر مما كانت عليه في الأشهر السابقة، وعلى الرغم من وجود بعض التكرار مع ما قاله نيك، فإنه يجدر إعادة التأكيد على بعض الجوانب الإيجابية لكتاب التعليمات والنموذج المؤقت.

بادئ ذي بدء، يمكن للأطراف المتعاقدة تطبيق هذا النموذج على المستوى العالمي من أجل تجنب التجزئة في السوق. ثم - لا حاجة إلى التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين لأن الكثير منكم يعرف جيدا، ولكن ربما معظمكم لن يعرف، أسماء الكيانات القانونية، التي قد تعتقد أنها بيانات الشركة وبالتالي ليست بيانات شخصية، يمكن أن تكون بيانات شخصية إذا كانت تسمح بتحديد هوية الفرد. وإذا كنت تتعامل مع التجار الفرديين أو الشركات الصغيرة والمتوسطة، ففي العديد من الحالات تكون أسماء المؤسسين أو المساهمين في اسم الشركة. وبالتالي، عدم الاضطرار إلى

التمييز بين الاثنين يحمل مخاطر كبيرة من نشر البيانات الشخصية. إذن فهذه أخبار رائعة.

ثم النشر المحدود لتفاصيل عنوان المسجل أمر رائع. علاوة على ذلك، فإن حقيقة أن نشر عنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف ورقم الفاكس لم يعد مطلوبا، ولكن هذا يعني أن يتم استبداله بوسيلة اتصال عن طريق عنوان بريد إلكتروني مجهول الهوية أو نموذج إنترنت، وهذا أمر رائع. لقد ناقشنا ذلك مع الأطراف المتعاقدة وتطوعت الأطراف المتعاقدة للحصول على ملكية ذلك عندما يتعلق الأمر بتفعيل إمكانية الاتصال بالمسجل. سوف يقدمون مقترحات حول كيفية جعل ذلك ممكنا من وجهة نظر العمليات.

أيضا، نود أن نحيي ICANN للإقرار بالمشكلات مع نظام الاعتماد الذاتي للوصول الآمن إلى البيانات. لأننا لا نرى أي إمكانية لجعل هذا العمل بطريقة متوافقة.

بعد أن قلت ذلك، هناك العديد من المجالات في الدليل حيث ننتظر معلومات إضافية والتي تحتاج إلى مزيد من المناقشة. على سبيل المثال، يفترض أن يتم جمع بيانات WHOIS المفصلة الكاملة بدون أي مبرر أو تفسير قانوني آخر. فنحن لا نقول أن هذا في الواقع مستحيل بسبب مبدأ تقليل البيانات ولكننا بحاجة إلى مزيد من المعلومات حول سبب اعتقاد ICANN بأن جمع عناصر البيانات مطلوب. نحن نبحث عن التوجيه والأسباب القانونية لهذا الجانب.

ينطبق نفس الشيء على نقل البيانات من أمين السجل إلى السجل، حيث ننتظر مبررا قانونيا قويا لسبب حدوث ذلك. فيما يتعلق بفترة الاحتفاظ لمدة التسجيل زائد سنتين، فإن هذا أمر يمكن مناقشته. لكن مرة أخرى، لا يوجد سبب منطقي في الدليل عن سبب ضرورة ذلك ونحن في انتظار الحصول على معلومات حول ذلك.

أعتقد أن النقطة الأكثر أهمية، على الرغم من ذلك، هي نظام الوصول الآمن إلى البيانات الذي تقترحه ICANN ودور اللجنة الاستشارية الحكومية. ولدينا مخاوف من أن طلب المساعدة من اللجنة الاستشارية الحكومية والحكومات في تفعيل هذا النظام سوف يعيد تعريف دور GAC، والذي وفقا لنظامنا الداخلي، هو مجرد دور استشاري.

كما يعلم العديد منكم، فقد أرسلت GAC بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية رسائل إلى ICANN تطلب فيها أن يكون نظام الوصول الآمن إلى البيانات لنظام WHOIS مفتوحا قدر الإمكان. كانت هناك طلبات من GAC بعدم منع الوصول إلى نظام الاعتماد استنادا إلى مصدر مقدم الطلب، ومع ذلك كانت هناك طلبات من GAC بالإضافة إلى اللجنة لأن تكون ممتثلة تماما مع القوانين الوطنية السارية عندما يتعلق الأمر بالكشف عن البيانات. أعتقد أنه من المناسب تماما أن نطلب من الحكومات وGAC تقديم مشورة قانونية حول كيفية عمل ذلك بشكل قانوني. لكن تشغيل نظام الوصول الآمن إلى البيانات هو أمر يجب أن تقوم به ICANN ومجتمعها.

أعتقد أنني يجب أن أنهي مداخلتي الصغيرة هنا. أعتقد أنني أنهيها مبكرا قليلا، ستيف. آمل أن يكون لدينا المزيد من الوقت للمناقشة في وقت لاحق.

إذن، في جوهر الأمر، ننتظر المزيد من المعلومات - والمعلومات التي تسمح للأطراف المتعاقدة بإجراء تقييم قانوني للمقترحات المقدمة من ICANN.

ستيف ديلبيانكو: شكرا جزيلا لك، توماس. وسنستمع بعد ذلك إلى كاثرين باور بولست من المفوضية الأوروبية. لكن في البداية، كنت أريد أن أذكركم جميعا بأن الأسئلة التي طرحها توماس وغيره تنعكس جزئيا في الدليل الذي نشرته ICANN في نهاية الأسبوع الماضي. ما يقرب من نصف صفحات كتاب التعليمات، كل القسم 5، في الواقع يروي النقاش في المجتمع، والتعليقات التي تم تلقيها، ويقوم بعمل لائق لإظهار جانبي الحجة، وأعتقد يفصل الكثير من الأسئلة الرئيسية التي نأمل أن تتمكن هيئات حماية البيانات من الإجابة عنها. بهذا، أود أن أعطي الكلمة لكاثرين.

كاثرين باور بولست: شكرا جزيلا. وشكرا لتوماس للتأكيد بالفعل على بعض النقاط حول دور GAC في هذا الأمر. سوف أفسر هذا أكثر قليلا. لكن أولا، أردت فقط أن أمضي دقيقة واحدة لشرح سبب أهمية هذا الأمر للجنة GAC ولنا جميعا. يتعلق الأمر في الأساس بمبدأ أساسي

واحد، يتوقع الناس أن يكون الإنترنت مكانا آمنا ومأمونا، وتحقيق الأمن والأمان يتطلب حدا أدنى من المساءلة. وكما تعلمون جميعا، تلعب WHOIS دورا رئيسيا في هذا.

الآن، هذا هو السبب في أن GAC لديها وجهات نظر قوية حول هذه القضايا، مثل الاتحاد الأوروبي. ومجرد توضيح الموقف الذي قدمته المفوضية الأوروبية يعكس في الواقع موقف الدول الـ 28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية بشكل مشترك، فهذا هو موقف الاتحاد. وقد أصر كل من الاتحاد الأوروبي وGAC على أن تحتفظ ICANN بنظام WHOIS إلى أقصى حد ممكن بما يتماشى مع التزامها وبما يتماشى مع الامتثال للقانون.

الآن نحن نقدر التحدي الكامن في هذه الممارسة. ونحن نرحب بجهود ICANN إلى حد كبير في توفير كتاب التعليمات والدليل المسمى الكالزون المعد على أساس كتاب التعليمات.

الآن، كما تعلمون جميعا، تعد الإنترنت موردا عاما محكوما بمجموعة من الترتيبات الخاصة التي تحل محل نظام يكون خلاف ذلك في الأماكن المماثلة التي أنشأتها القوانين الوطنية والدولية. نظرا لأن الأطراف المتعاقدة تدير موردا عاما، فهناك مسؤوليات تأتي مع ذلك وعليها أن تخدم عددا من اهتمامات السياسة العامة.

الآن، تتجاوز مهمة ICANN مجرد الوظيفة الفنية لاقتران الأسماء بالأرقام. الآن لدينا الموقف الغريب حيث توجد مجموعة من العقود بين الأطراف الخاصة التي تخدم مصالح تلك الأطراف ولكن في نفس الوقت يجب أن تخدم عددا من مصالح السياسة العامة. وأحد اهتمامات السياسة العامة هو أنه يجب أن يكون هناك حد أدنى للمساءلة على الإنترنت.

الآن، هذا لا يشكك في الامتثال للقانون. توفر GDPR عددا من الآليات لذلك كما هو موضح في موقف الاتحاد الأوروبي، والتي تحدد بالتفصيل الكبير كيف يمكن أخذ المصالح الخاصة والعامة المشروعة بعين الاعتبار باستخدام الآليات التي توفرها GDPR. لقد قرأ يوران هذا بالفعل. كما تم تحديده في الوضع الفريد حيث أن

GDPR لا تحظر نشر جميع البيانات الشخصية. يجب أن يكون النشر متناسبا ويخدم غرضا محددا وتحتاجون إلى أرضية قانونية.

الآن، حددت GAC عددا من الجوانب الإيجابية في النموذج المؤقت المقترح. له هدف واضح لتحديد أغراض واضحة لمعالجة بيانات WHOIS، وهو عنصر أساسي. إنها ملتزمة بمواصلة جمع البيانات الكاملة والإقرار بالدور الرئيسي الذي يتعين على GAC أن تلعبه في آلية الاعتماد.

الآن، أريد فقط وضع علامة على نقطتين حيث يبدو أن النموذج المؤقت لا يلبي المتطلبات التي حددتها GAC حتى الآن. وأدعوكم جميعا لمراجعة التعليقات الشاملة التي أجرتها GAC طوال هذه العملية للحصول على مزيد من النقاط. أولا، كما أشار توماس بالفعل، لا يزال هناك بعض الأسباب المنطقية لنشر أو عدم نشر عناصر البيانات المختلفة بما في ذلك اسم المسجل وعنوان البريد الإلكتروني.

بينما يحتوي الدليل على ملخص للمدخلات التي قدمها المجتمع والإقرار بأنه لا يمكن الإعلان عن كل شيء، فلا يوجد تفسير واضح لماذا تم تحديد الاختيارات التي قامت بها ICANN هنا.

وهذا يتطلب الكثير من التفاصيل، لأنه يجب أن يكون هناك تقييم لضرورة وتناسب معالجة البيانات في ضوء الأغراض المشروعة المتبعة. وهذا أيضا عنصر أساسي لأي محادثة مع هيئات حماية البيانات الأوروبية.

نقطتي الثانية تتعلق بنموذج الاعتماد ذاته.

الآن، هذا عنصر أساسي لأنه سيحدد كيفية وصول الجميع إلى الجزء غير العام من بيانات WHOIS، تلك الجهات التي لها غرض مشروع للوصول إليه.

لسوء الحظ، يظل هذا الجزء الأقل وضوحا من الصورة. هناك جانبان لهذا. بادئ ذي بدء، سوف نحتاج إلى حل على المدى القصير. لأنه من الواضح للجميع في هذه القاعة أننا لن يكون لدينا نظام اعتماد كامل في الوقت المناسب بنهاية أيار (مايو).

على المدى القصير، نحتاج إلى حل مؤقت لأنه بخلاف ذلك لا يمكننا أن نتعايش مع الوصول الطبقي، وبالتالي من خلال التمديد، لا نكشف للعموم عن عناصر بيانات معينة. يجب أن يكون هناك إجراء إلزامي منسق على أساس السعي لتحقيق أغراض مشروعة.

على المدى الطويل، سنحتاج إلى تصميم نظام الاعتماد الكامل. وقد تم الاعتراف بحقيقة أن GAC يجب أن تلعب دورا رئيسيا هنا.

مع ذلك، وكما أوضح توماس بالفعل، فإن GAC هي هيئة استشارية ولا يمكنها الاضطلاع بدور تنفيذي. ترحب GAC بفرصة تقديم التوجيه بشأن آلية الاعتماد وقواعد السلوك، إذا كان ينبغي اختيار ذلك. لكنه لا يمكن أن يعفي المراقبين المشتركين من مسؤوليتهم.

الآن، ستواصل GAC مناقشة دورها في هذه العملية المحتملة في الأيام القادمة. وأدعوكم جميعا للانضمام إلينا في القاعة 2 لهذه المناقشات.

للتلخيص، أعتقد أننا قمنا بعدد من الخطوات الهامة للغاية للأمام. لكن هناك عددا كبيرا من المجالات الرئيسية التي سيتطلب فيها النموذج المؤقت وتطبيقه مزيدا من العمل. قدمت GAC إرشادات مفصلة وهي على استعداد لمواصلة التعاون البناء.

نشكر مرة أخرى ICANN على الجهود التي بذلتها في استيعاب وجهات النظر المختلفة التي طرحتها GAC بالفعل. ونتطلع إلى العمل على النموذج معا لمحاولة استيعابهم. شكرا.

ستيف ديل بيانكو: كاثرين، شكرا لك على وجهة النظر تلك من مجموعة عمل السلامة العامة في GAC. سأذكر الثغرتين اللتين حددتهما – ثغرة منهما كانت عدم وجود سبب منطقي لإخفاء البريد الإلكتروني للمسجل من العرض العام والجمهور. والثانية هي قصور في الرقابة الملائمة لما ينبغي فعله بينما ننتظر نموذج اعتماد لإمكانية الوصول. أنا أقدر ذلك.

وهذا يعد الأمر جيدا للمتكلمين التاليين، وهما مستخدمان تجاريان لنظام WHOIS لأغراض الأمن الالكتروني وحماية المستهلك وحماية العلامة التجارية.

سنسمع أولا من باتريك تشارنلي من إئتلاف المساءلة عبر الإنترنت ودائرة الملكية الفكرية في ICANN. باتريك.

باتريك تشارنلي: شكرا لك، ستيف.

نعم. لذلك سنتحدث قليلا عن سبب أهمية الوصول إلى بعض بيانات WHOIS العامة، وهو في الواقع، أمر مهم للغاية وسنشرح ذلك من خلال بعض الاستخدامات الفعلية لهذه البيانات. ثم سأتحدث باختصار عن عناصر نموذج ICANN المؤقت وكيفية رؤيتنا للأمور من هنا.

أعمل في IFPI، الاتحاد الدولي للصناعة الفونوغرافية، وهي صناعة التسجيلات الصوتية. نعمل على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع لنراقب الويب بسبب انتهاك المحتوى ونزيله بالنيابة عن أعضائنا ومجموعاتهم الوطنية.

ووجدنا في عام 2016 حوالي 19.2 مليون من عناوين URL المنتهكة لمحتوى أعضائنا. وهي عملية كبيرة لمنع الضرر التجاري الجسيم نتيجة لتلك الانتهاكات. وواحدة من أهم نقاط البيانات بالنسبة لنا هي عنوان البريد الإلكتروني للمسجل.

ونستخدم هذه العملية، أولا، لسهولة الاتصال. والكثير منكم على دراية بقانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية DMCA والتشريعات المكافئة حول العالم التي تتطلب منا إرسال إشعارات إلى مواقع منتهكة معينة لإنزال المحتوى.

ونحتاج إلى أن نكون قادرين على إرسال هذا الإشعار مباشرة حتى يتسنى لنا الحصول على إيصال بالتسليم وإيصال "مقروء" من أجل إثبات حقيقة أن الموقع لديه علم بالتعدي. وقد ذكر في وقت سابق أنه ربما لا يكون نظام الترحيل ضروريا في النموذج

الحالي، مما يثير السؤال: كيف يفترض أن نحمي حقوق أعضائنا في أي وقت إذا لم نتمكن من الاتصال بهؤلاء الأشخاص؟ والتتابع هو أمر غير كافي ببساطة.

أيضا، بالنسبة للتحقيقات، لأن ما نكتشفه كثيرا هو أن المشغل لموقع مخالف هو نفسه يدير مواقع أخرى أو نشاطا إجراميا آخر. ونحن قادرون على إجراء تحقيقات من خلال عنوان البريد الإلكتروني، والذي يصدف في العادة أن يكون الجزء الوحيد الدقيق في بيانات WHOIS - فنحن قادرون على التحقيق وتحديد أنماط النشاط الإجرامي، وبالتالي، اتخاذ إجراء. لذا فإن عنوان البريد الإلكتروني هو، في الواقع، ضروري للغاية. وعندما يتعلق الأمر بتحديد ما يتسرب، على سبيل المثال، الموسيقى التجريبية حيث تم تسريب تسجيل قبل إصداره تجاريا وإلحاق أضرار هائلة بالفنان وشركات التسجيل المعنية، فيكون عنوان البريد الإلكتروني حيويا للغاية.

ولكن هذا أكبر من مجرد انتهاك لحقوق الملكية الفكرية IP. فهذا أمر يتعلق بسلامة المستهلك. تيم سيتحدث عن هذا بعد قليل. ومن خلال تجربتنا لذلك، يستخدم التعدي على الملكية الفكرية لسرقة هويات المستهلكين. ونعلم أن شرطة مدينة لندن، على سبيل المثال، التي عملنا معها ومع مالكي الحقوق الآخرين، لاحظت زيادة في استخدام الهويات المسروقة حيث يتم سرقة عنوان البريد الإلكتروني للشخص في عملية الوصول إلى الملكية الفكرية المنتهكة. ومن ثم يستخدم عنوان البريد الإلكتروني هذا لتسجيل النطاقات وتقديم البرامج الضارة والتصيد وغيرها من المحتويات التي تضر بالمصلحة العامة على نطاق أوسع.

ولهذا السبب فإن توفر بعض المعلومات للجمهور أمر ضروري للغاية بالنسبة لنا. ومنظمة IFPI ما هي إلا عضو واحد في دائرة الملكية الفكرية IPC. وتنفذ هذه الأنشطة من قبل جميع أعضائنا ومن قبل المنظمات في جميع أنحاء العالم.

ونحن نحثكم على النظر إلى البريد الإلكتروني الذي أرسله تحالف يضم ما يزيد عن 60 مؤسسة حماية الأطفال والملكية الفكرية والمنظمات الأخرى إلى دوائر الشؤون السياسية والحكومات التي تشرح هذه النقاط بتفاصيل أكثر.

لذا، من حيث النموذج نفسه، فإن بعض مخاوفنا هي، أولا، أن ICANN أعلنت مرارا وتكرارا عزمها على الالتزام بأكبر قدر ممكن بنظام WHOIS الحالي. ومع ذلك، ما نراه هو نموذج لا يحقق ذلك. وتبدو لنا أداة حادة للغاية - والتي تتجاوز حدود السعي إلى الامتثال لقواعد GDPR.

ويظهر ذلك، على سبيل المثال، من خلال ندرة المعلومات العامة التي قد تكون في WHOIS عن طريق التطبيق على كل من الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين على الرغم من أن GDPR واضح جدا في أنه ليس مطلوبا وعن طريق خيار تطبيق هذا عالميا عندما لا يكون جزءا من النص التشريعي العالمي. فعلى الأرجح، ما يهمنا أكثر، هو أننا لا نرى دليلا على إعطاء الاهتمام الكافي إلى استخدامات المصلحة العامة الهامة جدا، بما في ذلك الاستخدامات التي أشرت إليها للتو. ولا نرى هذه الأدلة في المستندات التي تدعم اقتراح ICANN. لذا فمن غير الواضح إطلاقا بالنسبة لنا أن تحليل التناسب الصحيح قد أجري من أجل التوصل إلى استنتاج بأنه من غير الممكن نشر عنوان البريد الإلكتروني للمسجل في WHOIS العامة.

هذا على الرغم من وجود مجموعة العمل بموجب المادة 29 - وقد أبرزت مجموعة العمل أنه لا يوجد حظر على نشر البيانات ولكن يتعين إجراء التحليل بشكل صحيح. نحن ببساطة لا نرى أدلة على حدوث ذلك.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا - بعد أن نظرنا في هذه النقطة بعناية فائقة بأنفسنا، فإننا ندرك جيدا أهمية حماية حقوق الناس الأساسية فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية. ونحن على وعي تام بذلك.

وقد أخذنا ذلك في الحسبان عند تفكيرنا في مكان انخفاض تحليل التناسب الصحيح. ونحن نعتقد أن نقطة الوصول لنشر عنوان البريد الإلكتروني في ضوء المصالح العامة العديدة المرتبطة به توجد حيث ينخفض التحليل الصحيح.

ثم أظن، أخيرا، أين وصلنا فيما يتعلق بالخطوات التالية؟ لذلك نحن نفهم أنه ينبغي تصميم عملية الاعتماد. لكننا لا نفهم متى وبواسطة من. نحن نعلم أن GAC قد طلب منها المشاركة فيه، ولكن ليس من الواضح ما إذا كانت قد قبلت هذا التحدي.

لذلك نسأل أنفسنا – وقد ألمحت كاثرين إلى هذا - أين سنكون عندما يتم تنفيذ النموذج؟ هل سنواجه خطر انقطاع العمل، لأنه لا يوجد طريقة للوصول في الفترة الانتقالية؟

وإذا فعلنا، فهل يفهم الناس تماما الضرر الجسيم الذي سيلحق بالمصلحة العامة؟

وسوف ينتقل تيم إلى ذلك بمزيد من التفصيل. لذا نسأل أنفسنا، هل ستكون الشهادة الذاتية مقبولة في الفترة الانتقالية؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإننا نحتاج إلى نظام اعتماد بسرعة.

وأختتم حديثي بالقول إن أعضاء دائرة الملكية الفكرية IPC ودائرة الأعمال يعملون بسرعة كبيرة على نموذج الاعتماد الذي نأمل أن نكون قادرين على تقديمه للمجتمع في القريب العاجل. ونأمل حقا أن تؤخذ في الاعتبار وجهات نظرنا حول كيفية عمل الاعتماد جديا وطريقة عدم اقتناعنا بها حتى الآن من حيث أهمية تحديث WHOIS. شكرا جزيلا.

ستيف دل بيانكو: شكرا لك يا باتريك.

وأود أن أشير يا باتريك إلى أنه عندما أخبرنا يوران في وقت سابق أن النموذج المؤقت المقترح قد تم إرساله إلى هيئات حماية البيانات، فأعتقد أنه من الواضح أن الأمل هو أن تقدم هيئات حماية البيانات إشارة إلى ما إذا كانوا يعتقدون أن النموذج المؤقت المقترح متوافق.

ولكن أعتقد أن ما أثرته، وهو أمر مختلف بعض الشيء، يا باتريك، فهل سنرحب بتوجيهات هيئات حماية البيانات حول ما إذا كانوا قد ذهبوا إلى أبعد مما يحتاجون إليه من حيث سحب، على سبيل المثال، عنوان البريد الإلكتروني للمسجل خارجا وتنفيذ التوصيات الأخرى الواردة في هذا النموذج. لذلك أعتقد أننا نتشارك جميعا الأمل بأن تكون اتفاقيات هيئات حماية البيانات واضحة قدر الإمكان فيما يتعلق بالملاءمة وما إذا كان من الممكن أن نمتثل بطريقة تمكنهم من مساعدتنا في الفهم.

سننتقل بعد ذلك إلى الرئيس التنفيذي لأدوات النطاق وعضو في دائرة الأعمال، تيم تشن.

تيم تشن: شكرا لك، ستيف. وأشكركم على دعوتي لمشاركة وجهات نظري حول هذه الجلسة.

إنها جلسة قيمة. أنظر إلى هذا الصف من الناس، وأتذكر ما قاله زوج إليزابيث تايلور الثامن في ليلة زفافه، "أنا أعرف ما يجب أن أفعله، ولكني لا أعرف كيف أجعله ممتعا."

سأبذل قصارى جهدي. هذا موضوع بالغ الخطورة وقضينا الكثير من الوقت فيه.

فقط من حيث السياق، فإن أدوات النطاق ظلت تقوم ببناء أدوات بحث على رأس البيانات البحثية وبيانات WHOIS بشكل ملحوظ لما يقرب من 20 عاما.

ومن عملائنا أكثر من 500 مؤسسة حول العالم، والعديد من أكبر فرق الاستجابة لحالات الطوارئ وأكثرها حنكة في أجهزة الكمبيوتر في الحكومات وأكثر من 100 عميل في الاتحاد الأوروبي فقط.

سأبذل قصارى جهدي لتمثيل مصالحهم وكذلك مصالح دائرة الأعمال BC هنا في الجلسة اليوم.

أحد البنود التي ذكرها باتريك والتي أريد التحدث عنها بإيجاز وهي حماية المستهلك. ولا أعتقد أنكم تفكرون بشكل طبيعي عند التفكير في بعض حالات استخدام الأمان في المؤسسات والشبكات لبيانات WHOIS. ولكن، في نهاية المطاف، تستخدم بيانات WHOIS كل يوم. وهي مدمجة في نسيج الأمان الذي يحدث في الهامش أو في الميل الأخير من الإنترنت.

وتأخذ شكل أنظمة سمعة النطاق التي يتم استخدامها لتمكين أو منع حركة البريد الإلكتروني، وتمكين أو منع حركة المرور على شبكة الإنترنت، أو غيرها من حركة مرور نظام اسم النطاق DNS. هذا هو نوع العمل الذي يحمي الناس مثلي ومثلك،

وجميع الحضور، جميعنا هنا، وكل شخص نعمل معه، وعائلاتنا. فالعمل الذي يقوم به ممارسو الأمن في أعمالهم اليومية له تأثير في الميل الأخير لجميع الأفراد المتصلين بالإنترنت. وهم دائرة نأمل أن يتم تمثيلها هنا كذلك.

وأريد أيضا أن أضيف أننا بصفتنا عضوا في دائرة الأعمال BC، نأخذ خصوصية الأفراد في جميع أنحاء العالم بجدية تامة ونؤيد روح GDPR وما تحاول تحقيقه.

ما أعتقد أن ما أحاول القيام به هو التأكد من أننا نعرف أن جميع القضايا على هذا المستوى من السياسة تحاول تحقيق توازن في الأسهم على المحك. وقد تحدث يوران عن هذا. ومحاولة إيجاد توازن في الأسهم على المحك. وكما قال باتريك، نعتقد أن صوت مستخدمي الأعمال وممارسي الأمن في حالتي الشخصية بحاجة إلى صوت هنا أيضا.

أشجع الجميع على المشاركة في المحادثة بينما لا يزال هناك وقت للتعليق على هذا النموذج.

على وجه التحديد، للانتقال إلى النموذج نفسه، وهو ما طلب مني الحديث عنه، تحدث باتريك بالتفصيل عن عنوان البريد الإلكتروني. لذلك لا أريد تكرار هذه النقطة.

كان هناك نص مقدم من Microsoft يتحدث عن استخدام عنوان البريد الإلكتروني وسبب أهميته. ما يمكنني قوله هو أننا درسنا قاعدة مستخدمينا. أجرينا استطلاعا حول ماهية حقول البيانات في WHOIS الأكثر إفادة لأهم حالات استخدام الأمان ووتيرة سير العمل التي تقومون بتفعيلها داخل SOC كل يوم.

وكان عنوان البريد الإلكتروني للمسجل في سجل WHOIS هو الأول حتى الآن. لذا، عندما نفكر في محاولة المجيء إلى طاولة المفاوضات بروح التسوية وإيجاد نتيجة مستساغة لجميع الأطراف، فهذا حقل بيانات أتمنى أن يعاد النظر في إدراجه. لأنه فريد من نوعه. وكونه فريدا من نوعه - من المهم جدا للسلامة أن تكون قادرا على الحصول على معرف فريد من نوع ما مرتبط بموارد نظام اسم النطاق DNS مثل أسماء

النطاقات. ويتم التحقق من صحة ذلك من قبل أمناء السجلات في وقت تسجيل النطاق. من المؤكد أن التسجيل مطلوب، وهو متوفر الآن.

لذا، إذا كان هناك مجال واحد تود دائرتنا رؤيته، كما ذكر باتريك، فإن عنوان البريد الإلكتروني مهم للغاية. وإذا كنت تقرأ المشاركة المقدمة من قبل Microsoft، فهذا يعطيك تفاصيل عن سبب ذلك من حيث الوضع الأمني.

والنقطة الثانية التي أود أن أشير إليها هي في الواقع التأكد من أن العاملين في مجال الأمن مدرجون كدائرة عمل لنظام الوصول الآمن إلى البيانات الذي تحدث عنه عدد من الأشخاص هنا.

ومن ثم يمكننا أن الاتفاق بالتأكيد على ما إذا كان هناك حاجة إلى المزيد من التفاصيل في الشكل الذي ستظهر به عملية الاعتماد وكيف سيتمكن أي شخص، إلى جانب تطبيق القانون، من الحصول على دعم المجتمع ودعم النموذج للتمكن من الوصول. وسيكون حقا، أي انقطاع، حتى ولو كان يوما من انقطاع الوصول إلى الأجزاء الرئيسية من البيانات التي يستخدمها الممارسون الأمنيون كل يوم للمساعدة على حماية شبكاتهم، التي هي موظفيهم وعملائهم والملكية الفكرية الخاصة بهم وجميع مستخدمي الإنترنت كما تحدثت عنها، هو ضرر كبير لنا جميعا. وفي غياب التقدم السريع في نموذج الاعتماد، أشعر بالقلق لعدم وجود حل للتحقق من الأشخاص الذين لديهم مصلحة مشروعة في هذه البيانات والتي أعتقد أن كلا منها أسباب صحيحة. ومرة أخرى، وللإشارة إلى المنشورات التي يتم طرحها من قبل أشخاص مطلعين للغاية ليقوموا بهذا العمل، كان هناك قبل يومين من قبل الناس في مجموعة العمل لمكافحة انتهاكات رسائل الجوال والبرمجيات الضارة، والمعروفة باسم MAAWG. وهي واحدة من أكثر المنظمات الأعضاء القائمة منذ أمد بعيد لممارسي الأمن المشتركين في البريد الإلكتروني - وهي في الأصل حركة مرور البريد الإلكتروني وحركة مرور الويب الآن أيضا.

ولديهم بيان قصير حول أهمية هذا بالنسبة لمجتمع السلامة. والسبب الذي جعلني ألفت انتباهكم إلى ذلك هو أنها المرة الأولى التي يقوم فيها مجتمع السلامة بالتعليق على هذه العملية تحديدا من خلال إحدى منظماته.

ومن الأفضل لكم أن تقرؤوه من تلك المنظمة بدلا من الاستماع إلي كممثل. لذلك أشجع الناس على قراءة ذلك. أعتقد أنه منهج متزن ومدروس للغاية منشور على موقع ويب ICANN.

والموضوع الأخير الذي أود تقديمه، وهو مجرد تقديم موضوع لمناقشة المجتمع، وهو موضوع لا أعتقد أنه تم عرضه بطريقة واضحة حتى الآن في هذه العملية. إسمحوا لي. تتمثل إحدى أهم حالات الاستخدام الأمني لبيانات WHOIS في القدرة على البحث عبر مجموعة البيانات لربط هذه النطاقات بالنطاقات الأخرى. لن أخوض في التفاصيل هناك، لكنه أمر مهم للغاية. يتم استخدامه من قبل جميع عملائنا تقريبا كل يوم للقيام بأعمال أمنية مهمة فعلا، سواء التحقيقات الفردية، أو التحقيقات المباشرة للنشاط الخبيث على الشبكة، بالإضافة إلى التسجيل الاستباقي وحجب حركة المرور التي تحدث للمقياس من قبل الآلات على الشبكات في جميع أنحاء العالم. والسبب الوحيد لوجود أي قاعدة بيانات، أو إمكانية البحث عبر سجلات WHOIS على نطاق DNS هو أننا أنشأناها. لا توجد آلية داخل ICANN للقيام بذلك. وغياب WHOIS الفردي القابل للبحث والموجود في عدد محدود من نطاقات TLD مثل Nominet، على سبيل المثال، فقط على مجموعات البيانات التي يجعلونها عامة، لا وجود لها، والمسجلون الفرديون مع نطاقات المستوى الأعلى TLD. وهناك سؤال جوهري مطروح هنا وهو ما إذا كان سيتم تمكين أو تعطيل حالة الاستخدام الآمن ذات الأهمية من خلال هذه العملية أم لا. وطريقة كتابة النموذج في الوقت الحالي، تجعله يقرأ كما لو كان معطلا. وهناك كمية محدودة من البيانات المتاحة في مجموعة البيانات العامة والتي آمل أن يكون لها منفذ 43 متاح لوصول أكبر إلى البيانات، ومن ثم لا مناقشة لما يحدث خلف البوابة. وإذا كانت النتيجة هي عدم إمكانية الوصول إلى البيانات بحجمها العادي خلف البوابة، فإن هذه الوظيفة تختفي في الأساس. وآمل إذا لم يكن نحن، أو المسجلون أنفسهم بطريقة ما من خلال ICANN، فيمكن للأشخاص الذين يتدربون

على السلامة لمصلحتنا امتلاك القدرة على إجراء ذلك البحث والحصول على البيانات التي يحتاجون إليها للقيام بذلك، لأن هذا البحث مهم للغاية. شكرا.

ستيف ديلبيانكو: شكرا تيم.

[تصفيق]

نعم، وسأدون أن المستخدمين التجاريين كان لهما منظور مختلف تماما. وأعتقد أن لدى شركة تيم تشين مبرمجين وعلماء بيانات أكثر بكثير من المحامين. ويستخدم هؤلاء المبرمجون وعلماء البيانات وصولا من خلال منفذ 43، استفسارات محددة وواحدة، لبناء البيانات التي يستخدمونها في الكثير من الأغراض الأخرى. الأغراض التي استخدمها باتريك وكاترين وغيرهم. وهذا هو السبب في وضعنا للمنفذ 43 بخط مائل في المنتصف بالشريحة أمامكم، وهي محاولة للبحث عن بعض التوضيحات حول ما إذا كان سيحفظ ذلك في العالم النموذجي المؤقت. حفظ كل من الجانب العام من البيانات بالإضافة إلى جانب الوصول الآمن إلى البيانات.

حسنا. التالي لدينا ستيفاني بيرين الذي يمثل مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية في GNSO. ستيفاني.

ستيفاني بيرين: شكرا جزيلا لدعوتي إلى هذه الجلسة. تمثل مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية المستخدم النهائي. لقد نشرنا ردا أوليا على كتاب التعليمات بالأمس، وسوف تجدونه على موقعنا على شبكة الإنترنت وويكي. وسأكون سعيدة بتقديم مزيد من التفاصيل.

أشعر بالفخر لكوني عضوا في هذه الجلسة، ولكنني أيضا أشعر بالذنب قليلا لوجوب وجود مفوض بيانات مستقل حاضرا هذه الجلسة، وستسامحوني إذا قمت بتوجيه - صاحب عملي السابق، مكتب مفوض الخصوصية بكندا، لأنني أشعر بحاجة بعض وجهات النظر تلك إلى تفصيلها هنا في ICANN. أنا أنظر إلى كاثي كليمان من دائرة

مستخدمي الإنترنت غير التجاريين NCUC في الصف الأمامي والتي دعتني للتحدث عندما كنت في هذا المكتب في عام 2005 في اجتماع الخصوصية. فالحقائق والتفسير القانوني لم يتغير حقا، يا جماعة. و4% مما لدينا الآن على ما يرام.

وفيما يتعلق بالحصول على المشورة بشأن رأي مفوضي البيانات بهذا الأمر، أصدرت مجموعة العمل الدولية المعنية بحماية البيانات والاتصالات السلكية واللاسلكية ورقة يوم الجمعة تتناول فيها تفاصيل كثيرة عن رأي مفوضي البيانات العالميين. وأعتقد أن من السخرية تشجيع ICANN على الامتثال لقواعد GDPR، وترك الأمر اختياريا للمواطنين الآخرين في ترك حقوقهم غير محترمة. فيجب أن يكون هناك التزام بالقانون، وهو أحد لوائحنا الداخلية.

على أي حال، هناك وجهة نظر شائعة، أود أن أقولها، أن مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية لا يفعلون شيئا سوى التقاط الصور. ليس صحيحا على الإطلاق. نحن مشغولون في العمل على إيجاد حلول هنا. ومن حيث الوصول الطبقي، سأركز على الوصول الطبقي، لأنني بصراحة أتفق مع توماس على معظم الأمور. وأوصيكم بقراءة كتاب عمل إيكو. إنه أفضل تحليل قانوني رأيته منذ أن كنت متطوعة في ICANN. وكل ما ذكره كان رائعا. فأنا أتفق مع ما جاء فيه. لذا سأتخطى الأمور الغير هامة، لكن هذا لا يعني أننا لا ندعم الكثير من الأمور الجيدة التي أشار إليها.

الوصول الطبقي هو مهمة صعبة للغاية. فنحن لا نعتقد أن الاعتماد الذاتي هو نموذج معقول، وسأترك الأمر لمحاميكم لإخباركم عن سبب صعوبة الاعتماد الذاتي. فالبعض منا يعمل على مفهوم المعايير الدولية، وربما معيار ISO، ولكننا منفتحون على مختلف أنواع الطرق ونود أن يكون لدينا ورشة عمل في برشلونة لمناقشة هذه الأمور، فهناك بالفعل معايير ISO لإعطاء شهادات لمواقع الويب، على سبيل المثال. هذه ليست مهمة صعبة. سيستغرق الأمر وقتا لأن جهود المعايير تطلب ذلك دائما، ولكن هذا ما يجب على ICANN أن تستهدفه في نموذج المساءلة.

لقد تحدثت عن هذا في أبوظبي. أنا الآن في مشروع جديد لم أتحدث إلى الناس عنه بالضرورة ولكنه سيراعي فيع معايير COSO لمساءلة ICANN وعملياتها. وأود أن

أنتقل من الوصول الطبقي إلى الحاجة إلى جعل قانون حقوق الإنسان الفعلي موجودا هنا وتطبيق معيار حقوق الإنسان في هذا الجهد. حسنا، دعونا نجرب الأمر. دعونا نقيم تأثير حقوق الإنسان على هذا، لأننا نهتم بحرية التعبير في المجموعة غير التجارية. نحن نهتم بحماية الأشخاص الذين هم متحدثون أحرار، والذين هم منشقون سياسيون، وهو ما يهمنا عرضه في WHOIS. إنها ليست مجرد مسألة حماية البيانات مثل حماية الاسم والعنوان ورقم الهاتف. بل تعريض الناس للعنف، وهذا ما يحدث، ولدينا بيانات حول هذا، إذا كنتم تشككون في ذلك. لذا من المهم حقا أن تصبح حقوق الإنسان حقيقة ومطبقة. وهذه هي نوع الأمور التي يقيسها COSO، وأشجع إدارة ICANN على الانضمام إلى البرنامج والتفكير في نموذج الاستحقاق وما قد تكون عليه هذه المقاييس. لذا فإننا معنيون تماما بذلك.

سأنتقل إلى بضعة عناصر أخرى. نحن لا نتفق في الواقع على أن الاستمرار في جمع البيانات المفصلة ضروري ومتناسب. ينبغي علينا أن نركز على الحد من البيانات. وهذا معترف به كمبدأ أساسي على مستوى العالم. كما أود أن أشير إلى دليل المجلس الأوروبي الذي نشروه في سياق الاتفاقية 108. لقد أخذوا وقتا في التركيز على إجراءات وسياسات ICANN هنا. من فضلكم، يجب علينا احترام هذا الجهد الذي استمر في مجتمع حماية البيانات.

وبالمضي قدما، نحن نؤيد بالتأكيد آليات البريد الإلكتروني المجهول. وعلى الرغم من أنني أقصد أن مكافحي الجرائم الإلكترونية في القطاع الخاص يحتاجون إلى بعض هذه البيانات، فإن الباحثين في مجال الصحة كانوا يتعاملون مع الكثير من تحليلات البيانات الجيدة بناء على بيانات مجهولة المصدر. فهناك طرق تسمح لك بذلك النوع من الاعتراف- نوع التتبع الذي تحتاج إليه دون أن يكون عنوان البريد الإلكتروني عاما بأي حال، وإذا كنت ستزيل هذه المواقع بالفعل - في مقابل وضعهم في القائمة السوداء فقط، فيمكنك بالتأكيد الحصول على اعتماد وفقا لمعايير ISO. فنحن جميعا نحترم الخصوصية، ولكننا أيضا نحب تطبيق القانون ونحب أن تتوقف الجريمة الإلكترونية. فليس صحيحا أننا نعزز هذه الأنشطة الشائنة. نحن نحاول فقط التأكد من عدم تعرض

المستخدمين النهائيين للخطر من أجل تسهيل الوصول السهل والرخيص. ومرادنا هو أن هذا ما حدث خلال العشرين سنة الماضية، ومن المؤكد أن الوقت قد حان للتوقف.

شيء آخر، وأنا أراقب آلان لأنه يشير إلى الوقت ويجب أن أكون قد انتهيت بالفعل هنا.

ستيف ديلبيانكو: نعم، فقط نقطة أخيرة.

ستيفاني بيرين: النقطة الأخيرة ستكون الغرض من المعالجة. لا يمكنك، فيما يتعلق بحماية البيانات، النظر في غرض المعالجة ليكون في المصلحة العامة. لا يمكنك أن تبدأ مع وصول كل طرف ثالث إلى البيانات كحزمة من حالات الاستخدام، ونقول أن هذا هو الغرض من المعالجة، لا سيما عندما يكون ذلك - وقد أشار مفوضو البيانات إلى ذلك - لقد كانوا ضد القانون لعدة سنوات. لذلك، نرغب في الحفاظ عليها ضمن الصلاحيات الضيقة لمؤسسة ICANN النظر في الغرض من المعالجة ليكون مقصورا لغرض ICANN. شكرا.

ستيف ديلبيانكو: شكرا لك ستيفاني.

[تصفيق]

وألاحظ أن نقطة ستيفاني حول رسائل البريد الإلكتروني المجهولة لن تعمل إلا إذا كانت رسائل البريد الإلكتروني مجهولة المصدر واحدة لكل مسجل. سيكون لدى نفس المسجل نفس البريد الإلكتروني المجهول الهوية وكل TLD وكل أمين سجل أو سجل، فستكون الارتباطات ممكنة. ولكن إذا كان مجهولا لكل مسجل، فلا يمكنك القيام بأي من تلك العلاقات التي تحدث عنها تيم. إذا هناك نقطة مهمة لإظهارها.

أخيرا، لدينا آلان غرينبيرغ، رئيس لجنة عموم مستخدمي الإنترنت، أي اللجنة الاستشارية العامة. آلان، الكلمة لك.

آلان غرينبرغ: شكرا جزيلا. ولإنصاف ستيفاني، كنت أقوم بتوقيت الجميع، وليس ستيفاني فقط. ألعب عدة - عدد من الأدوار المختلفة. أنا رئيس اللجنة الاستشارية العامة. أنا أيضا رئيس فريق مراجعة خدمة دليل التسجيل، وأنا لا أتحدث نيابة عن أي منهما هنا. فريق المراجعة، لأننا في منتصف مرحلة بدء عملنا، وفي اللجنة الاستشارية العام ALAC لأنه على الرغم من أننا قد أجرينا بعض المناقشات حول هذا الموضوع، فإننا بالتأكيد لم نتمكن من اتخاذ موقف. لذا، رغم أنني سأعكس بعض المبادئ التي ستعمل بها ALAC، وليست النتائج بالضرورة.

تمثل ALAC أو ما تعرف باللجنة الاستشارية العامة، مصالح مستخدمي الإنترنت داخل ICANN، وعددهم في آخر إحصاء وهو مشكوك فيه، بسبب بعض الجدل، لكن العدد يبدو أنه حوالي 4 مليارات الآن. نحن نعتبر المسجلين والمسجلين الفرديين كمستخدمين. ومن الواضح أنه عدد أقل بكثير من 4 مليارات. وقد واجهنا، منذ زمن بعيد، قضية كيفية موازنة مصالح المستخدمين والمسجلين فهي مختلفة، وأحيانا تكون كذلك، وقد اتخذنا هذا الوضع في تلك المرحلة، وسأفاجأ - إذا كنتم ستغيرونه اليوم - لنقول إذا كان علينا أن نوازن بين 4 مليارات مقابل 100 مليون، أو مهما كان الرقم، فإننا نقف بجانب الأربعة مليارات، إذا كان هناك بالفعل فرق بين الاثنين. ومن الواضح أن هناك فرقا محتملا.

عندما تم الإعلان عن النموذج المؤقت الحالي، أعتقد أن الكلمة الواحدة التي تصف شعوري هي "الراحة"، مقارنة ببعض الاحتمالات التي اعتقدتها. هذا لا يشير بالضرورة إلى الرضا، ولكن بالتأكيد كان أكثر توازنا مما توقعه بعض الناس.

وأنا الآن لا أتحدث نيابة عن فريق المراجعة أو بالنيابة عن ALAC ولكن عن موقفي الشخصي. الخصوصية مهمة. ولكن لضمان أن لدينا الأدوات اللازمة لمكافحة إساءة استخدام الإنترنت، فإن الجريمة الالكترونية لها نفس القدر من الأهمية. ولن أخوض في

تفاصيل عناوين البريد الإلكتروني أو أشياء أخرى، ولكن في النهاية، كما أشرنا، إذا انتهى بنا الأمر في وضع حيث سنخفي جميع WHOIS لكل من إنفاذ القانون على المدى القصير والعاملين خارج مجال إنفاذ القانون الذين يحاربون إساءة استخدام الإنترنت، حتى لفترة قصيرة من الزمن، لن يكون الوضع لطيفا. إن الأشخاص الخبثاء الذين يسيئون معاملة الناس، مبتكرون نوعا ما. رأينا أكبر هجوم على الرفض الموزع للخدمة - منذ حوالي أسبوع، ولم يكن أكبرها فحسب بل كان يستخدم تقنية مختلفة. وكما تعلمون، العالم يتغير فيما نمضي قدما، ونحن نحتاج حقا إلى الأدوات اللازمة لإصلاح ذلك.

فيما يتعلق بالنموذج المحدد، شعرت بخيبة أمل بعض الشيء لعدم وجود محاولة على الأقل للاعتراف بالأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين. أفهم أنه إذا كان اسم شركتي هو alangreenberg.com، فهذه معلومات شخصية. وأتفهم أنه حتى لو كنت إحدى الشركات الكبرى وأختار أن يكون الشخص المسؤول عن أسماء نطاقاتي يستخدم اسما شخصيا في عنوان بريده الإلكتروني، مثلما تفعل ICANN، على سبيل المثال، فهذا إفراج عن معلومات شخصية. لكنني أعتقد أن هذه مسألة يجب أن تأخذها تلك الشركة بعين الاعتبار. إذن إذا كنت بصفتي شخصا اعتباريا يقدم معلومات شخصية كجزء من جهة الاتصال أو جزء من اسم شركتي، فإنني أعتقد أن هذا هو GDPR أو مشكلة خصوصية أخرى لتلك الشركة وليست مشكلة ICANN. للأسف، لم تميز ICANN أو يطلب من المسجلين أن يميزوا ما إذا كانوا شخصا قانونيا أو شخصا اعتباريا. لذلك لدينا مشكلة كبيرة حقا في قاعدة البيانات المعمول بها. نعم، لدينا اسم منظمة، ولكن يخبرني المسجلون بأن هذا الاسم يستخدم بمرونة كبيرة بطرق مثيرة للاهتمام. لذلك لدينا بعض المشاكل الحقيقية.

وأخيرا، مسألة نظام الاعتماد - آسف، مسألة أخرى. عدد قليل جدا من المستخدمين الحقيقيين يبحثون عن أسماء في WHOIS. حسنا. ولكن كما أشرنا، تستخدم WHOIS على نطاق واسع في مجال سمعة النطاق، فإذا كنتم تستخدمون أي متصفح قياسي، فإنه يستخدم المعلومات التي تم الحصول عليها من WHOIS للتأكد من سمعة النطاق. وسيظهر متصفحك تلقائيا رسالة تسألك إذا كنت متأكدا من تصفح موقع أو

نطاق معين. لذلك، يمكنك ألا تستخدم WHOIS لحل مشكلات ثقة المستهلك، ولكن بنيتك التحتية تفعل ذلك.

وأخيرا، لدي أيضا مخاوف بشأن نظام الاعتماد المؤقت. هل تعرف، ماذا يحدث عندما يدخل هذا حيز التنفيذ. آمل أن تكون الإجابات التي تعود من مفوضي البيانات تتميز ببعض المرونة. لكن إذا لم نفعل ذلك، كيف يمكننا أن نمنع الأمور من أن تتشح بالسواد بالنسبة للأشخاص الذين يحاولون مساعدتنا. على أي حال، فهذا كل ما أود قوله. وقد انتهيت في ستة دقائق.

ستيف ديلبيانكو: من الرائع حقا كيف تمكن كل المتحدثين من الالتزام بالست دقائق. وسيكون لدينا متسع من الوقت إذن للإجابة على أسئلة الحضور. لكن قبل أن نفعل ذلك، دعوني لأربع دقائق فقط أذكر الجميع بأن الأمر لا يتوقف هنا عند السياسة المؤقتة. أحاول أن أتذكر أن عملية ICANN تتعلق بوضع سياسات توافقية. والطريقة التي تعمل بها عقود ICANN مع السجلات وأمناء السجلات، وإذا قمنا بعملنا على النحو الصحيح، فإن السياسات التي نطورها في عملية وضع سياسة خدمة دليل التسجيل تحل محل النموذج المؤقت. في كل مرحلة من مراحل هذه المناقشة، أيا كان ما تنشره ICANN، من اقتراحات مؤقتة ومسودات، فقد تضمنت تعريفا لما تعنيه كلمة interim، وهي تعني مؤقتة. تقر ICANN بأن النموذج المؤقت الذي نناقشه لن يحل محل أنشطة وضع سياسة أصحاب المصلحة المتعددين، وقد قاموا بتعيين ثلاثة منهم على وجه الخصوص، وهي خدمات الوكيل والخصوصية المستخدمة من قبل حوالي ربع مسجلي نطاقات gTLD اليوم. وهناك تحديثات لإجراءات ICANN لمحاولة حل نزاعات WHOIS مع القوانين المحلية وقوانين الخصوصية الوطنية. وأخيرا، ما أشرت إليه سابقا هو تطوير إطار عمل جديد للسياسة، وهو عملية وضع سياسات خدمة دليل التسجيل RDS، وRDS للجيل القادم التي تحدثت عنها ستيفاني سابقا. هذه هي مسؤوليتنا. وكما يوضح هذا الرسم البياني، فإن مجتمع ICANN في القمة، هو نحن. مهمتنا هي تقديم هذه السياسات بشكل تصاعدي. لقد ناضلنا لسنوات، ولكن ربما يكون هذا شعورا متجددا بالضرورة الملحة لأنه بمجرد تقديمه، سترى أن تطبيق RDS

الجديد يحل محل نموذج الامتثال المؤقت. لا أعرف تاريخ هذا، فهناك علامة استفهام بجوار أيار (مايو) 2019. الصف السفلي من هذا هو هيئات حماية البيانات نفسها. في أيار (مايو)، خاضوا تحولا مذهلا وأصبحوا مجلس حماية البيانات الأوروبي وعلى هذا النحو هناك أمل في إصدار إرشادات أكثر تحديدا. وهناك أمل في أن نرى آراء ملزمة حول تنفيذ RDS الجديد الذي توصلنا إليه في نهاية المطاف كمجتمع.

وبهذا، أعود إلى النقطة الرئيسية التي أمامنا والتي تمثل هذا المخطط. أردت أولا إعطاء أعضاء فريقنا فرصة للرد على ما قاله كل واحد من الأشخاص الآخرين ثم سنذهب مباشرة إلى الجمهور وجلسة الأسئلة والأجوبة من خلال برنامج Adobe. أي شخص في الجلسة. يوران أولا ثم توماس.

يوران ماربي: شكرا. قد طرأ شيء ما ببالي خلال هذا العرض وهو أن النموذج الذي اقترحناه في الواقع يبدو أن لا أحد يحبه، ولكن لأسباب مختلفة تماما. لذا يبدو لي أننا جيدون جدا في توزيع البؤس بالتساوي. أجل. أي شخص يريد وظيفتي؟

هناك بضعة أشياء أريد أن أشير إليها. أنا سعيد حقا بحقيقة أننا جميعا في هذا الفريق نقول الشيء نفسه عندما يتعلق الأمر بحاجتنا إلى توجيه قوي من هيئات حماية البيانات لأننا لا نعرف. ولدينا بعض التوجيهات من هيئات حماية البيانات، فلدينا علاقة جيدة جدا معهم، ولكن إذا كان هذا حقا سوف ينتقل إلى - بعد أن يتم سن القانون، فنحن بحاجة إلى تلك الشركة. خلاف ذلك، هناك خطر كبير من أن WHOIS سوف تكون مجزأة.

لأننا لن نكون قادرين على عقودنا، وقدرتنا على التقليص، وأعتقد أن جيمي طلب مني أن أخبركم بذلك. هناك شيء واحد تحدث عنه العديد منا.

لم نطلب أبدا من GAC أن تبدأ العمل. أعطني ثانية إضافية لشرح ذلك.

عندما يتعلق الأمر بقوات الشرطة - وتذكر، فإن البديل لوجود نظام الاعتماد هو على الأرجح الإجراءات القانونية الواجبة. إذا نسينا نوعا ما WHOIS القديم. في عالم

قواعد GDPR، يتعين علينا القيام بشيء مختلف. لذا فكر في هذا الأمر على المحك لمعرفة كيفية الحصول على أسباب وجيهة للوصول إلى المعلومات التي تقف خلف جدار الحماية. فنقطة الانطلاق في ذلك هي العملية الواجبة. يجب أن يكون لديك أمر محكمة للوصول إليه. هذه نقطة انطلاق. وكما ذكرت، يجب أن أجد طريقة للتوافق بين السياسة التي وضعها المجتمع وما يقوله القانون. لذلك بدأنا من خلال النظر في نظام الاعتماد الذاتي (يتعذر تمييزه).

وأي شخص يمكنه أن يقدم مقترحات للأنظمة، يرجى تقديمها. فحتى الآن لم نر الكثير. سمعت أن هناك اثنين هنا واثنان هناك. وأنا أطلب بصدق. لأن ما سمعناه حتى الآن أو ما فهمناه هو أن الحكومات تحب المشاركة الحكومية. نحن لا نتحدث عن GAC.

لذا، أولا وقبل كل شيء، قوات الشرطة. لدينا بالفعل هنا GAC كمجموعة للحكومات. لذا، أول شيء اقترحناه هو أن قوات الشرطة في جميع أنحاء العالم تتصل من خلال - البلد نفسه الذي يقرر ذلك، ويرسل ذلك إلينا من خلال GAC.

لذا فهي آلية لإظهارها - لإعطائها لنا. لأنهم يتحدثون مع بعضهم البعض. أقصد الحكومات.

الثانية، والتي أفهمها حقا من بعض - لقد ذكرنا أننا نقوم بالكثير من العمل مع فريق مكتب المدير الفني المسؤول OCTO، على سبيل المثال، لبدء حساب كيف يمكننا تحسين - أعتقد أن هناك عروض حول هذا الموضوع هنا خلال هذا الاجتماع، حيث نحاول النظر في سلوك السوق بالفعل. والذين نطلق عليهم أصحاب النطاقات السيئين.

لا يمكننا الوصول إلى هذه البيانات ولم يكن لدينا نموذج اعتماد يعمل. لذلك نحن لا نجلس على قاعدة بيانات ضخمة، كما تعلمون جميعا. وهذا سيؤثر في الواقع على قدرتنا على العمل أيضا. ولدينا الملكية الفكرية كمثال. كان هدفنا هو تجمع الحكومات من خلال GAC وإجراء مدونة سلوك وكيفية التصرف. وهذا في المقام الأول لإعطاء الأطراف المتعاقدة نوعا من الحماية حول ما سيفعلونه.

لأنه - ومن ثم يجب أن نستخدم شيئا مثل WIPO للعمل فعليا. يمكنكم رؤية هذا في الورقة. قد توافق على ذلك أو لا توافق عليه. لكنه اقتراح قائم على المعرفة الحالية لدينا.

إذا عادت هيئات حماية البيانات وقالت: "هذا كثير جدا. فنحن لا نحتاج لذلك. يمكننا تطبيق الاعتماد الذاتي." ليس لدينا. لن نقول نعم أو لا، وإذا قالوا أنه يجب أن يكون الإجراء قانونيا، فسوف نقبل بذلك أيضا.

ولكن من الجيد دائما تقديم اقتراح حول كيفية القيام بذلك.

هناك شيء آخر أود قوله، وهذا مهم. لنفترض أن لدينا الآن نظاما، على سبيل المثال، لأسباب سلامة الإنترنت. ويقوم هؤلاء الناس بتنزيل البيانات. يجب أن يكون هناك اتفاق بين الأطراف المتعاقدة والشركات التي تحصل على هذه البيانات. لأنه يجب أن يكون دخولا فعليا محدود الغرض إلى البيانات. ما يحدث على الأرجح - وهذا شيء نحتاج إلى النظر فيه، في الواقع. يجب عليهم النظر فيه. عندما تقوم بنقل تلك البيانات إلى قاعدة بيانات أخرى خارج قاعدة بيانات WHOIS، على سبيل المثال، فالغرض من النظر في إساءة الاستخدام، أن تكون من المحتمل قابلة للتطبيق خلال GDPR أيضا، مما يعني أنه يجب أن يكون لديك ضمانات أيضا.

لن أقول - لأن محامي ومدراء الاتصال سيقولون إنني غير مسموح لي أن أقول هذا. ولكن في بعض النواحي، فإن GDPR هو فيروس. أنا لم أقل ذلك.

متحدث غير معروف: لم أسمع ذلك.

يوران ماربي: شكرا. وهو ليس مسجلا.

ستيف ديل بيانكو: شكرا لك، يوران. لذا، سأشير إلى هذا على الجانب الأيمن من هذا الرسم البياني، هذا بالضبط ما يمثله. وتقترح ICANN بأن تقوم الحكومات الفردية بتمرير القوائم إلى ICANN عبر GAC. وفي هذا الصدد فإن GAC هي ببساطة قناة.

في الزاوية السفلية اليمنى، سيتم تطوير برنامج اعتماد أو قواعد سلوكية من قبل الحكومات الفردية. وأعتقد أن GAC ستكون، بالتالي، هيئة تنسيقية وتنتقل ببساطة عبر الكيانات المصادق عليها لتتماشى مع القواعد السلوكية. لذا، لا أعتقد أن GAC لها دور كبير كما يخشى البعض.

الآن سننتقل إلى توماس ريكيرت.

توماس ريكيرت: شكرا جزيلا لك، ستيف.

وقد طلب البعض في هذه اللجنة عدم نشر عنوان البريد الإلكتروني للمسجل في الخطة بطريقة ملائمة. بينما أفهم أن عناوين البريد الإلكتروني يمكن أن تكون مصدرا قيما للتحقيقات والأنشطة الأخرى، دعوني أقرأ عليكم جملتين من الرسالة التي كتبها رئيس مجموعة المادة 29 في عام 2006.

وفي ضوء مبدأ التناسب، من الضروري البحث عن أساليب أقل تطفلا يمكن أن تخدم غرض أدلة WHOIS دون أن تكون جميع البيانات متاحة مباشرة على الإنترنت للجميع.

يمكن الاستفادة من الأغراض الأصلية لأدلة بيانات WHOIS بشكل متساو باستخدام نهج طبقي حيث أن تفاصيل الشخص معروفة لدى مزودي خدمة الإنترنت ISP والذين هم أمين السجل في هذه الحالة والذين يمكنهم، في حالة حدوث مشكلات مرتبطة بالموقع أو اسم النطاق، الاتصال بالفرد أو نقل المعلومات إلى سلطة إنفاذ يحق لها بموجب القانون الوصول إلى هذه المعلومات. وكان هذا مطبقا لسنوات سنوات عديدة. حيث أن المراسلات الأولى تعود إلى عام 2003. لذلك لا أرى أي وسيلة يمكن من خلالها نشر عنوان البريد الإلكتروني بطريقة ملائمة.

ثانيا، أبرز الكثيرون في هذه الجلسة أهمية قاعدة بيانات WHOIS. ونحن نقدر ذلك. إنه مصدر رائع.

المشكلة الوحيدة هي أنها تم تقديمها بشكل غير قانوني لسنوات عديدة. وهذا لا يمكن أن يستمر. لذلك نحن بحاجة إلى إيجاد سبل لجعل الوصول إلى البيانات أسهل ما يمكن لأولئك الذين لديهم الحق في الوصول إلى البيانات.

والسؤال هو: كيف يمكن أن يحدث ذلك؟ لذا اسمحوا لي أن أحاول إزالة الغموض عن معنى هذا المفهوم للمصلحة المشروعة. وهذا منصوص عليه في المادة 6(1)(و) من قواعد GDPR لأولئك الذين يرغبون في قراءتها. وبالتالي، يمكن أن تكون لديك مصلحة مشروعة للمراقب، والذي قد يكون أمين السجل أو السجل، أو طرف ثالث، والذي قد تكون ICANN أو سلطات إنفاذ القانون أو ملاك العلامات التجارية لهذا الغرض.

ولكن في هذه الحالة التي تدعون فيها معالجة البيانات - فالكشف عن البيانات سيكون بمثابة نشاط معالج - يحتاج إلى موازنة مسألة حق البيانات في مقابل المصالح المشروعة لأولئك الذين يطالبون بها. وجعل بيانات WHOIS متاحة، في وصول آمن إلى البيانات أو، بالطريقة المذكورة أعلاه لجميع الطالبين، مما يعني أننا نعتقد أن هذه المصالح الشرعية تفوق حقوق البيانات في قاعدة بيانات WHOIS لجميع البيانات في قاعدة بيانات WHOIS.

وهذا ليس من السهل القيام به. لا نقول إنه غير ممكن. لكنك تحتاج إلى جدال قوي عن سبب اقتناعك بأن هذا ممكن. وهنا نحتاج إلى مساعدة الحكومة من أجل جعل ذلك ممكنا بطريقة متوافقة.

آخر ملاحظة سريعة، ستيف، كان حديثك في محله بقولك أن هذا نشاط مؤقت. إنه نشاط الامتثال الذي نناقشه الآن. ونحن بحاجة بالفعل إلى الخوض في العملية المجتمعية بالتوازي أو يمكننا القيام بذلك فيما بعد لأن ICANN تأخذ شرعيتها من سياسات التوافق التي يقودها المجتمع. وهذه بحاجة إلى أن تتواكب مع البيئة القانونية الجديدة بينما نمضي قدما.

ستيف ديل بيانكو: لدينا رد فعل واحد آخر من باتريك. سأتحدث بإيجاز. سوف ننظر إلى القاعة. لدينا خمس ميكروفونات موزعة في القاعة. وأنا أعلم أن لدينا عددا من الأسئلة المتراكمة لريتا وجانيت من دردشة برنامج Adobe. لذا، باتريك، قبل أن أنتقل إليك، كنت أريد تصحيح المفردات قليلا. يطالب كتاب التعليمات بنقل البيانات الاجمالية إلى ICANN فقط. هذه هي الأسهم الزرقاء في الجانب الأيسر السفلي من الرسم البياني. هذا هو النقل الاجمالي. لا يوجد وصول إجمالي إلى البيانات بخلاف مستودع البيانات في ICANN. هناك وصول آلي من خلال المنفذ 43، الاستفسارات المحددة الوحيدة، بمجرد الحصول على الاستفسارات، فيمكن تخزينها وتحليلها. لا يوجد أي توقع لعمليات نقل مجمعة للبيانات بشكل جماعي لأي شخص خارج ICANN أو موفري الضمان.

باتريك.

باتريك تشارنلي: شكرا. بإيجاز شديد. توماس، لقد أثرت بعض النقاط المثيرة للاهتمام من حيث كيفية تنفيذ هذا التحليل.

إذا نظرت إلى البيان الصادر في عام 2006، فلن يدلنا على أي شيء. لأن ما لا نعرفه، أ، هو ما تم أخذه في الاعتبار عند إصدار هذا البيان. وما نعرفه هو أنه خلال 12 عاما منذ صدور هذا البيان، تغيرت الجريمة الإلكترونية والملكية الفكرية وطبيعة الإنترنت نفسها بشكل كبير.

وأحد مخاوفنا هو إجراء التقييم الصحيح الآن، والقيام بعملية التوازن بين المصالح المشروعة - والتي، بالمناسبة، تعتبر الملكية الفكرية حقا أساسيا في الاتحاد الأوروبي - وحقوق أصحاب البيانات أنفسهم، لديهم الوصول إلى جميع الأدلة ذات الصلة لتنفيذ هذا التحليل؟

وأحد مخاوفنا هو أننا لا نعرف ما الذي تم تقديمه في اتفاقيات هيئات حماية البيانات عندما طلب منهم إجراء هذا التقييم. شكرا.

ستيف ديل بيانكو: الميكروفون الثاني أولا. رجاء الاستمرار. إريكا.

إيريكا مان: شكرا جزيلا. لدي تعليقان. أتساءل، بالاستماع إلى يوران وإلى جون جيفري في البداية، أعتقد أن كلا منكما أشار إلى حقيقة أنه يحب بطريقة ما عولمة نظام GDPR الأوروبي الخاص بالاتحاد الأوروبي.

أتساءل إذا كنتم تخططون للقيام بذلك في جميع القضايا القانونية الأخرى ذات الصلة التي قد تظهر في جميع أنحاء العالم مستقبليا أيضا. ونقطتي الثانية عن الطلب فيما يتعلق بوصول القضايا الشرعية إلى WHOIS، هل تخططون للنظر في الأنظمة الموجودة بالفعل سواء من قبل مشغلي الاتصالات أو شركات الإنترنت؟ لأنني لست متأكدا ما إذا كنتم حقا بحاجة إلى ابتكار نظام جديد.

ستيف ديل بيانكو: يوران.

جون جيفري: إذن بالنسبة للسؤال الأول المتعلق بالتطبيق، وكيف يمكن تطبيق النموذج، على الأقل النموذج المؤقت - وأعتقد أن هناك عملا لوضع السياسة لمعرفة كيفية سير الأمور حالما تصبح سياسة.

لكن على الأقل، ما نحاول القيام به في النموذج المؤقت هو تطبيقه على المجال الاقتصادي الأوروبي.

ولكن ما نسمعه من بعض الأطراف المتعاقدة هو أنهم سيواجهون وقتا عصيبا للغاية يميز بين أولئك المسجلين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وأولئك الموجودون بالخارج. ومع حقيقة أنهم سوف ينتهكون القانون إذا ما حدث هذا الخطأ واهتمام ICANN به كمراقب للبيانات أيضا، نعتقد أنه من المهم أن يكون بعضهم قادرا على تقديم ذلك على أساس عالمي، وتطبيق تلك السياسة على الصعيد العالمي إذا كان هذا هو ما اختاروا فعله، إذا كانت هناك حالات فريدة حيث لا يتعاملون فيها إلا خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وليس لديهم مسجلون، فسيكون هناك خيار متاح أمامهم بعدم تطبيق هذا النموذج ولكن بالامتثال لنظام WHOIS الحالي.

ستيف ديل بيانكو: شكرا لك جون جيفري.

سننتقل إلى الميكروفون 4. إن الأمر يثير غضبي عندما يمتلك السائل جهازا أمامه. لأن هذا ليس وقتا مناسبا لقراءة البيانات.

إنه وقت مناسب لاستجواب اللجنة، بما في ذلك الرئيس التنفيذي والمستشار العام، حيث من المفترض أن يتم تقديم البيانات المكتوبة من خلال هذه العملية ويمكن أن تستمر في الدخول إلى GDPR@icann.org. رقم 4.

بريان وينترفيلت: شكرا جزيلا لك، ستيف. أنا آسف إذا كان جهاز الكمبيوتر المحمول يجعلك في حالة عصبية شديدة. طاب صباحكم جميعا. شكرا جزيلا. أنا برايان وينتفيلت. أنا رئيس دائرة الملكية الفكرية IPC الحالي.

أنا فقط أريد أن أؤيد وأضيف بإيجاز إلى النقاط التي تم إعدادها بشكل جيد على اللجنة هذا الصباح من قبل كاثرين وباتريك وتيم.

لقد قامت IPC بكتابة بيانات، وتم تقديمها. وأنا أشجع الجمهور على إلقاء نظرة عليها.

ما زلنا نشعر ببعض المخاوف الجدية بشأن النموذج المؤقت وتهديده المحتمل لقدرتنا على الوصول إلى معلومات مهمة لدائرة الملكية الفكرية IPC وغيرهم من الأشخاص في المجتمع، بما في ذلك حماية المستهلك، والأمن الإلكتروني، وتطبيق القانون للقيام بعملهم.

لن أخوض في كل النقاط الفردية التي ندعمها، لأنها، مرة أخرى، تم إعدادها بشكل جيد من قبل كاثرين وباتريك وتيم. لكننا ما زلنا نشعر بقلق جدي بشأن الوصول إلى البيانات العامة الهامة، والنطاق العالمي للتطبيق، على سبيل المثال، عدم التمييز بين الكيان الاعتباري والشخص الطبيعي. واستمرار الوصول المجمع هو شيء سبق ذكره وهذا مهم جدا.

قدرة النموذج المقترح على ضمان (مشكلة صوتية) لتطوير نظام اعتماد عادل وسريع وسهل التنفيذ. هذه كلها أشياء نعتقد أنها مهمة للغاية.

سؤالي يدور حول نهج الاعتماد بشكل عام. أعلم أننا تحدثنا قليلا عن ذلك في لجنة النقاش هذا الصباح. أعتقد أن قلقنا الجدي هو، كما نرى في النموذج المؤقت المقترح، أن الغالبية العظمى من البيانات سوف تذهب خلف جدار حماية ولا يمكن الوصول إليها علانية.

ما الذي ستفعله ICANN للتأكيد على عدم طرح النموذج المؤقت بطريقة لا يوجد بها نظام اعتماد مناسب، ولن يترك الأمر فقط لأصحاب الملكية الفكرية ولكن الأمن الإلكتروني والأعمال التجارية والأفراد الآخرين الذين يحتاجون إلى الوصول إلى تلك البيانات للقيام بوظائفهم؟

ستيف دل بيانكو: شكرا لك، براين. يوران وجون جيفري.

يوران ماربي: شكرا لك، براين. مرة أخرى، يظهر لنا أننا توصلنا إلى موضع جيد. لا أحد يتفق مع أي شيء.

الشيء المضحك هو أن هناك نقطة واحدة أريد الاشارة بها. هناك مفاوضات تحاول تجميع المعلومات وتحاول أيضا تقديم معظم الأمور التي كتبها برايان للتو، لقد وضعنا ذلك في التقرير المقدم إلى هيئات حماية البيانات أيضا. لأننا لا نملك الجواب عليه. لا أحد لديه الإجابة عليه حتى قالت هيئات حماية البيانات ما تريد.

أعتقد أنه من المهم جدا الاعتراف بأننا الآن وصلنا إلى نقطة حيث يجب على الحكومة الأوروبية أن تعطينا توجيها ثابتا من خلال هيئات حماية البيانات. لأنني أريد تكرار هذا. وسأكرر ذلك في كل اجتماع لدي. أرى خوفا كبيرا - إذا لم يكن بوسعنا أن نكون صارمين - توجيها صارما جدا بحيث يكون مقبولا من الناحية القانونية من قبل الأطراف المتعاقدة عند سن هذا القانون، سيكون لدينا WHOIS مجزأ. وهذا حسب لوائحنا، وهذه هي الطريقة التي نتبعها عند القيام بالأمور عادة.

هذا ما توصلنا إليه. لا تمتلك مؤسسة ICANN الآلية التي يجب تطبيقها إذا لم نكن نعرف ما هو القانون. وهذا أمر من المهم تذكره. شكرا.

ستيف دل بيانكو: تفضل يا جون جيفري.

جون جيفري: فقط للتطبيق، إذا قمت بسحب النموذج المؤقت الذي تم نشره، سترى أن هناك خمس نقاط محددة حيث نطرح الأسئلة على هيئات حماية البيانات. ونحن نظهر أن هناك مسارات متباعدة داخل المجتمع. فنحن بالفعل لدينا مخاوف. هناك العديد من الأمور الصحيحة التي ذكرها برايان. أعتقد أن هناك أمرا قد أصبح جزءا من المواضيع التي سنتأكد من معالجتها هذا الأسبوع أيضا.

ستيف ديل بيانكو: شكرا ستيف. لقد تبقت أربع دقائق، قيل لي، قبل أن نضطر إلى إخلاء القاعة. سيؤدي ذلك إلى اختصار عدد الأسئلة التي يمكن أخذها. أعتقد أن يوران وجون جيفري سوف يلتزمان بإجراء مناقشة عامة لأخذ أسئلة إضافية بينما نحن هنا هذا الأسبوع في بورتوريكو.

هل يمكنني الحصول على تأكيد بشأن ذلك؟ أقدر أنكم كنتم هنا لمدة 90 دقيقة. ولكن آمل أن تجدوا 60 إلى 90 دقيقة أخرى في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وسنراقب النشرة الإخبارية التي ترسلها ICANN بالبريد الإلكتروني لنعرف متى وأين ستكون على الجدول الزمني.

دعوني أذهب إلى غرفة دردشة برنامج Adobe لسؤال واحد. لدينا ثلاث دقائق متبقية.

من ستيف ميتاليتز من CLA: جون جيفري، من المخيب للآمال أن تستمر في القول بأن نموذج CLA ينص على الوصول إلى البريد الإلكتروني مجهول المصدر. كما ورد في رسالة بريد إلكتروني أرسلت إليك في 22 شباط (فبراير) بعد أن قمت بالتصديق نفسه في جلسة على الويب، "لم يتم استدعائنا أبدا من أجل الحل " وفي الواقع، قد ورد في الرسالة المرسلة إليك وإلى كبار التنفيذيين الآخرين في ICANN قبل ستة أيام - كما أوضح كبار التنفيذيين الآخرين في ICANN قبل ستة أيام بعض التفاصيل عن سبب اعتقادنا أن هذا الاستبدال المقترح غير حكيم وغير ضروري على حد سواء."

ويشير إلى الرابط حيث نشرت الرسالة.

"في حين طلبنا نشر بريدنا الإلكتروني في 22 شباط (فبراير) والذي يتم فيه تصحيح السجل، لم يتم إجراء ذلك. لذلك أردت أن أغتنم هذه الفرصة لتصحيح السجل مرة أخرى." شكرا.

ستيف ديل بيانكو: تم تصحيح السجل.

وهذا يعني الميكروفون رقم 3، من فضلك.

فابريشيو فايرا: شكرا جزيلا. فابريشيو فايرا. أعتقد أن الكثيرين منكم يعرفني إما عن من خلال تنفيذ الشركات الخاصة لمدة 11 عاما أو الآن في الممارسة الخاصة التي تمثل بعض تلك الشركات. لذا أعتقد أن ما يمنحه لي ذلك هو منظور مثير للاهتمام على مدى السنوات الثماني عشرة الماضية حول مقدار الموارد التي تدخل في حماية العلامة التجارية وحماية المستهلك وما إلى ذلك. وأنا آسف لأن آلان غادر القاعة، لأنني أشاركه خوفه عندما يقول أن الأمور ستظل مظلمة.

كتبت مؤخرا مقالة بعنوان "GDPR: ماذا بعد ذلك؟ موكب الفظائع."

بالإضافة إلى القدرة على استخدام عبارة من كلية الحقوق التي لا يمكنني استخدامها في السياق المهني، أعتقد اعتقادا راسخا أن لدينا مشكلة كبيرة. سندخل في الظلام. هذه مشكلة كبيرة إذا كان الناس لا يستطيعون إلزامنا وحمايتنا. لذا فإن سؤالي هو موجه إلى يوران.

ما يبدو أنه حاسم في هذا الأمر كله هو الاعتماد. ولتجنب هذا العرض الفظيع، ما الذي تحتاجه منا للحصول على نموذج اعتماد على الطاولة اليوم للتأكد من أننا لن نخرج من هذا الأسبوع لننقاد إلى موكب من الفظائع؟ لأنني أعتقد أن الجميع في هذه القاعة سيوافقون على حد سواء من وجهة نظر حماية العلامة التجارية، ووجهة نظر حماية المستهلك، ومن وجهة نظر جميع الأطراف المتعاقدة بأن ما لا يريدونه هو موكب الفظائع. الدعاوى الجماعية، وأوامر الاستدعاء الجماعية، وكل شيء آخر يرافق عدم وجود البيانات.

يوران ماربي: شكرا. الاعتماد مهم، لكنه ليس الأهم. إذا كنت لا تريد أن يكون لديك WHOIS مجزأة في نهاية شهر أيار (مايو)، فعلينا أن نعمل مع الدول الأعضاء في أوروبا وهيئات حماية البيانات للحصول على إجابات ثابتة. فبدون يقين قانوني متزايد، فإن كل ما نناقشه في هذه القاعة لن يمكننا فرضه على الأطراف المتعاقدة. لذا أطلب منكم بتواضع - أي عضو أوروبي هنا - ولا يهمني إلى أي جانب تنتمي.

اذهب وعانق ممثل GAC واطلب منه بتواضع، "كيف يمكنني مساعدتك في التعامل مع هيئات حماية البيانات"، حتى نحصل على إجابة ثابتة. وإحدى الإجابات التي نحتاج إليها هي كيفية عمل نموذج الاعتماد.

لأنه في خطاب متأخر قليلا عن عام 2006، أشارت اتفاقيات الشراكة في أوروبا إلى نموذج الوصول الطبقي. وهذا من المهم أن نتذكره.

لقد أجرينا محادثات مفتوحة معهم. ولوضع حد لذلك، نحن مستمرون أيضا في المناقشات مع هيئات حماية البيانات أيضا. لدينا علاقة جيدة جدا والتي ربما لم تكن لدينا من قبل. ونحن نحاول تعزيز تلك العلاقة، وأعتقد أنهم يقومون بعمل جيد للغاية. لذا لا يتعلق الأمر بذلك.

فكل ما نحتاج إليه الآن هو نموذج لأصحاب المصلحة المتعددين - نحن بحاجة إلى مساعدة أعضاء GAC للحصول على ذلك. لذا عانق أعضاء GAC عند رؤيتهم.

جون جيفري: وأود أن أضيف، أعتقد أنه من المهم جدا إدراك أنه يجب عليك تقديم المعلومات إلى هيئات حماية البيانات حول التوقيت أيضا. أحد الأسئلة التي أمامنا هو ما يمكن نشره في WHOIS العامة في تاريخ GDPR، إذا لم يكن لدينا في الواقع نموذج اعتماد يمكن تطبيقه بالكامل. هذه نقطة حرجة. وهو أمر مرتبط بالسجلات وأمناء السجلات الذين ذكروا أنهم غير قادرين على تنفيذ نموذج الاعتماد في الأسابيع العشرة المتبقية. من المهم جدا أن يكون لدينا إرشادات واضحة حول ما يمكن الاستمرار في نشره. هل هو WHOIS بالكامل؟ هل هو جزء فقط؟ ما هذا؟

ستيف ديل بيانكو: أجد أنه من الصعب تصديق أن هيئات حماية البيانات سوف تزودنا بتوجيهات محددة في المدى القصير حول برنامج الاعتماد.

أعتقد أن ما هو أكثر احتمالا هو، كما سأل فابريشيو، إذا جربنا النهج كما فعلنا مع النموذج المؤقت المقترح وهو تشغيل شيء ما في سارية العلم والحصول على رد فعل، قد يدعو المجتمع لتطوير بعض مخططات الاعتماد وتشغيلها حتى سارية العلم إذا لم نتمكن من الحصول على توجيهات محددة مرة أخرى من هيئات حماية البيانات. بهذا، نختتم هذه الجلسة ونتطلع إلى جلسة أخرى في وقت لاحق من هذا الأسبوع. اسمحوا لي أولا أن أشكر GAC لمساعدتها في تنظيمها، وموظفينا، وأعضاء فريقنا، وبالطبع مضيفينا هنا في بورتوريكو لجذب جميع الحضور للرقص والموسيقى هذا الصباح. شكرا لكم جميعا.

[تصفيق]

[نهاية النص المدون]